

Distr.: General
13 May 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام 2020

الدورة الخامسة والسبعون

25 تموز/يوليه 2019-22 تموز/يوليه 2020

البند 24 (أ) من القائمة الأولية*

البند 7 (أ) من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون

تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الإيماني الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال

السياسات العامة

تنفيذ قرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية: تحليل التمويل

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم التحليل الوارد في هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وهو يعرض لمحة عامة عن مجمل وضع تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مع التركيز على عام 2018. ويشمل التحليل استعراضاً للتقدم المحرز في مواجهة التحديات المتصلة بالتمويل التي أبرزها ذلك القرار، فضلاً عن قرار الجمعية 279/72.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/50

120620 020620 20-06693 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
4	ثانيا - شفافية التدفقات المالية
4	ألف - بيانات التمويل على نطاق المنظومة
7	باء - استرداد التكاليف
9	ثالثا - كمية التمويل ونوعيته
9	ألف - اتجاهات التمويل
15	باء - قاعدة المساهمين
18	جيم - إمكانية التنبؤ بالتمويل
20	دال - التمويل الجماعي
23	هاء - البرمجة المشتركة
24	رابعا - توزيع الموارد
24	ألف - لمحة عامة عن النفقات
25	باء - توزيع التمويل بين الكيانات
26	جيم - النفقات على الصعيدين الإقليمي والقطري
31	دال - توزيع الموارد على البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة
32	خامسا - خاتمة

أولا - مقدمة

1 - يقمّ التحليل الوارد في هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 243/71 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويتضمن هذا التقرير دراسة لحالة تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويبيّن أحدث الاتجاهات السائدة، ويستعرض مدى التقدم المحرز فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتمويل التي تم إبرازها في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. ويكمل هذا التحليل الفرع الرابع المتعلق بتنفيذ اتفاق التمويل وما يتصل به من اتجاهات التمويل، وهو ما يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (A/75/79-E/2020/55)، والذي يعرض أبرز النقاط الرئيسية في اتجاهات التمويل ومعلومات مستكملة شاملة عن تنفيذ اتفاق الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن التمويل في عام 2019.

2 - ويتمحور هذا التحليل حول ثلاثة أبعاد مترابطة هي: (أ) شفافية تدفقات التمويل؛ (ب) كمية التمويل ونوعيته؛ (ج) توزيع الموارد.

3 - ويشمل نطاق التحليل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، التي تمثل نسبة 71 في المائة من جميع الأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد زاد تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بنحو 8 في المائة بين عامي 2017 و 2018 ليبلغ قدره 36,4 بليون دولار. ولا تزال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعتمد على عدد قليل من كبار المانحين في معظم تمويلها، على الرغم من حدوث نمو ملحوظ في التمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج في السنوات الأخيرة.

4 - ولم تشكل المساهمات الأساسية إلا نسبة 21 في المائة من المساهمات المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2018، مما أدى إلى استمرار الاختلال بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي. ومع ذلك، ظهر تحسن ملحوظ في التمويل الأساسي المتعدد السنوات. ومنذ عام 2016، تزايدت بقدر كبير كذلك المساهمات في آليات التمويل "شبه الأساسي"، مثل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات والصناديق المواضيعية المخصصة بمرونة. وتعمل كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بنشاط على إجراء حوارات بشأن التمويل مع الدول الأعضاء لإيجاد سبل لتحسين النوعية العامة للتمويل المقدم إلى المنظومة والتعجيل بتنفيذ اتفاق التمويل.

5 - وقد أنفق نحو ثلاثة أرباع التمويل المقدم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على الصعيد القطري، ويمثل التمويل على الصعيدين العالمي والإقليمي حوالي ربع الإنفاق. وتركزت النفقات على الصعيد القطري في عدد صغير من البلدان، حيث أنفق أكثر من ثلاثة أرباع الموارد في البلدان الثلاثين المستفيدة من البرامج التي لها أكبر النفقات.

6 - وجمعت البيانات التي يستند إليها هذا التحليل وفقاً للمجموعة الجديدة من البيانات المالية ومعايير الإبلاغ التي اعتمدها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (مجلس الرؤساء التنفيذيين) في عام 2019. وتشمل المعايير الجديدة تعاريف حديثة أنتجت بيانات تتعلق بالتمويل على نطاق المنظومة وتتسم بمزيد من الموثوقية والقابلية للمقارنة فيما بين الكيانات.

ثانياً - شفافية التدفقات المالية

7 - تدعو الجمعية العامة في قرارها 43/71 و 279/72 إلى مزيد من الشفافية والمساعدة في تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وكما ذكر أنفاً، فإن الشفافية موضوع رئيسي في اتفاق التمويل، الذي تلتزم فيه كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالوضوح في الكيفية التي تتفق بها الموارد المعهود بها إليها. وتتمثل إحدى الفرضيات الرئيسية في أن الزيادة في وضوح النتائج ووجود صلة قوية بين النتائج والموارد سيؤديان إلى التحول نحو توفير تمويل أعلى جودة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ألف - بيانات التمويل على نطاق المنظومة

8 - كان الافتقار إلى تعريف واضحة وتصنيفات موحدة لمختلف أنواع التمويل التي تتلقاها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يعيق في الماضي الإبلاغ عن تدفقات التمويل على نطاق المنظومة. وإذ أدركت الجمعية العامة ذلك، في قرارها 243/71، طلبت إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز النوعية التحليلية لتقارير التمويل على نطاق المنظومة. وفي الفقرة 80، دعت الجمعية إلى توفير بيانات وتعريف وتصنيفات تأتي في الوقت المناسب ويمكن الاعتماد عليها والتحقق منها ومقارنتها على نطاق المنظومة وعلى مستوى الكيانات.

9 - واستجابة لذلك، أنشئ في عام 2017 فريق مشترك بين وكالات الأمم المتحدة برئاسة مشتركة بين أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين ومكتب الصناديق الاستثنائية المتعددة الشركاء، ليقوم بتحديد واعتماد المصطلحات الرئيسية المتصلة بالتمويل وفئات البيانات ونهج جمع البيانات، التي من شأنها أن تعزز موثوقية المعلومات الواردة من فرادى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقابليتها للمقارنة. وتمثلت نتيجة هذا العمل، الذي أطلق عليه اسم "مبادرة مكعب البيانات"، في مجموعة معايير البيانات والإبلاغ التي اعتمدها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في أوائل عام 2019⁽¹⁾. وبدأت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الإبلاغ عن تدفقات تمويلها لعام 2018 بناء على المعايير الجديدة في عام 2019. ونظم مجلس الرؤساء التنفيذيين حلقة عمل مشتركة بين الوكالات في جنيف وأخرى في نيويورك لتدريب موظفي الأمم المتحدة المعنيين بالإبلاغ السنوي عن بيانات التمويل. وتُدرج المعلومات التي تقدمها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في قاعدة البيانات ونظام الإبلاغ اللذين يشرف عليهما مجلس الرؤساء التنفيذيين، وهما يشكلان أساس البيانات الذي يستند إليه معظم التحليل الوارد في هذا التقرير.

10 - وتشمل المعايير الجديدة تعريف جديدة للمهام التي تضطلع بها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويبسّر ذلك الإبلاغ المتسق عن النفقات حسب المجالات الوظيفية الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة، وهي: (أ) المساعدة الإنمائية؛ (ب) المساعدة الإنسانية؛ (ج) عمليات حفظ السلام؛ (د) جدول الأعمال العالمي والمساعدة المتخصصة. وتشمل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية المساعدة الإنمائية والمساعدة الإنسانية.

11 - وقد عمل تحليل التمويل الوارد في التقارير السابقة ذات الصلة (A/74/73/Add.2-E/2019/4/Add.2) و (A/73/63-E/2018/8 و A/72/61-E/2017/4) على تفادي إكراهات الافتقار إلى تعريف مشتركة

(1) متاحة على الموقع www.unsystem.org/content/data-standards-united-nations-system-wide-reporting-financial-data

على نطاق المنظومة لمصطلحي "الأنشطة الإنمائية" و "الأنشطة الإنسانية". ونتيجة لذلك، تم تصنيف الأنشطة حسب الكيانات بناء على ولاياتها⁽²⁾. ومن أجل مواعمة التقارير والمعلومات المتعلقة ببيانات التمويل على نطاق المنظومة وتحسين قابليتها للمقارنة، يميز هذا التقرير بين أصناف التقارير التي تقدمها الكيانات إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين، والتي تستند إلى المعايير المتفق عليها حديثاً، وذلك لتأييد تحليلنا بمعلومات أكثر موثوقية عن الأنشطة الإنمائية والإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويمكن أن ويمكن أن يعزى ارتفاع نسبة الإنفاق على الأنشطة المتصلة بالشؤون الإنسانية ضمن الأنشطة التنفيذية العامة مقارنة بالنسب المشار إليها في التقارير السابقة ذات الصلة المذكورة أعلاه جزئياً إلى الفرق التمييزي الدقيق بين الأنشطة الإنسانية والأنشطة الإنمائية⁽³⁾.

12 - وتوجد الأمم المتحدة في وضع يمكنها من تحسين فهمها وتتبعها لأساليب توزيع مواردها على أهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة.

13 - وقد صُممت المعايير الجديدة للبيانات لتُطابق أهداف التنمية المستدامة. وهي تشمل منهجية وشكلاً مشتركين على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتتبع مساهمة أنشطة الأمم المتحدة في خطة عام 2030 عن طريق تحديد الكيفية التي يجب بها الإبلاغ عن معلومات التمويل حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وحسب كل المقاصد البالغ عددها 169 مقصداً. وسيستغرق تنفيذ هذا الجزء من معايير البيانات تنفيذاً كاملاً على نطاق المنظومة ما بين 18 و 24 شهراً، إذ لا تملك كل الكيانات آليات قائمة للإبلاغ حسب أهداف ومقاصد التنمية المستدامة في هذه المرحلة. ويحدد اتفاق التمويل هدف قيام جميع الكيانات بتوزيع نفقاتها حسب أهداف التنمية المستدامة في عام 2021. وتقوم بذلك حالياً 10 من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية⁽⁴⁾.

14 - وقدمت جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بيانات تمويلها إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين مسترشدة بمعايير الإبلاغ الجديدة. ويقوم نحو ثلاثة أرباع الكيانات التي تضطلع بأنشطة تنفيذية على الصعيد القطري بالإبلاغ عن نفقاته في كل بلد. وهذا تحسن ملحوظ مقارنة بعام 2018، الذي قدم خلاله أقل من نصف الكيانات تقارير بهذا المستوى من التفصيل. ومع ذلك، وإلى أن تقدم جميع الكيانات هذه المعلومات، سيكون هناك بعض النقص في الإبلاغ عن النفقات في البلدان المستفيدة من البرامج.

15 - وبالإضافة إلى الإبلاغ عن النفقات حسب أهداف التنمية المستدامة، تشمل الخطوة الرئيسية المقبلة إدماج التقارير التي تقدمها الكيانات إلى قاعدة البيانات المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة بشأن

(2) منحت استثناءات في حالات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي. انظر المذكرة التقنية الإضافية المتعلقة بالتعاريف والمصادر والتغطية، وهي متاحة على الموقع www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/oas/SGR2019-Addendum2-TechnicalNote-Final.pdf.

(3) يمكن تقديم تحليلات اتجاهات التدفقات الإنسانية والإنمائية على مدى عدة سنوات في هذا التقرير في شكل بيّح مقارنتها، بما أن البيانات الإجمالية للسنوات الماضية عُدلت بما يتماشى مع المنهجية المنقحة. وتتضمن المذكرة التقنية مزيداً من التفاصيل ويمكن الاطلاع عليها على الموقع www.un.org/ecosoc/en/content2020-secretary-general%E2%80%99s-report-implementation-qepr.

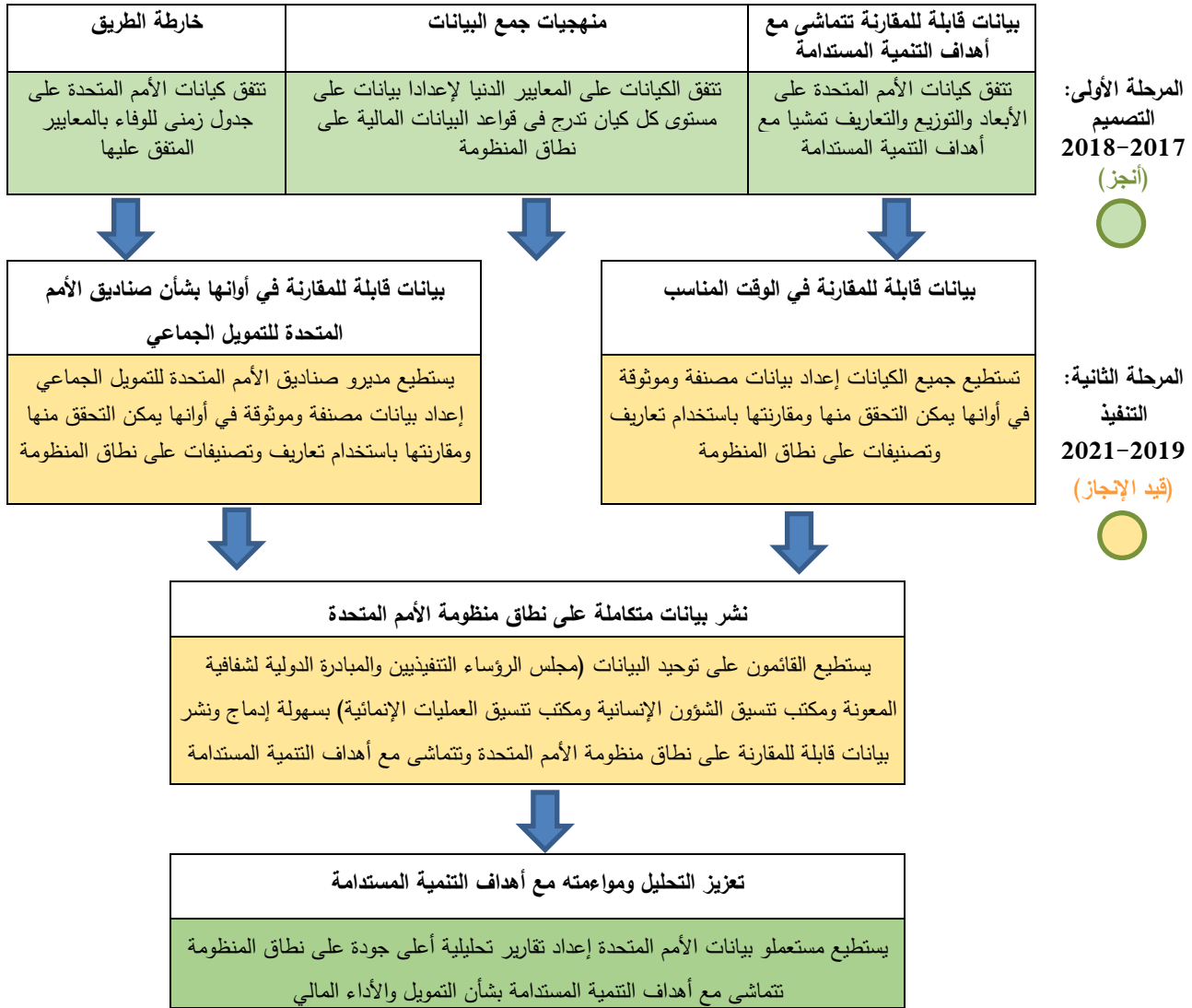
(4) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج الأغذية العالمي.

صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات في قاعدة البيانات ونظام الإبلاغ اللذين يشرف عليهما مجلس الرؤساء التنفيذيين، ومواعة تلك التقارير معهما.

16 - ويبين الشكل الأول عمل الفريق المخصص المعني بمكعب البيانات.

الشكل الأول

إطار نتائج مبادرة مكعب البيانات



المصدر: مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

17 - ومن أجل مواصلة تعزيز موثوقية وإمكانية مقارنة تقارير الكيانات عن النفقات، حُدثت معايير البيانات الجديدة لتمكين من كفالة أن التقارير التي تقدمها كيانات الأمم المتحدة إلى قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين تطابق تقاريرها المقدمة إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة وإلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

18 - وفي أوائل عام 2020، كان 19 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينشر معلومات عن موارده وفقا لمعيار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. ويمثل ذلك زيادة خمسة كيانات مقارنة بنهاية عام 2017. وقد قامت تلك الكيانات التسعة عشر بنسبة 96 في المائة من الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

باء - استرداد التكاليف

19 - تشير عبارة "استرداد التكاليف" إلى الشرط الأساسي الذي يقضي بضرورة تغطية التكاليف غير البرنامجية لكفالة الاستقرار لتمويل المهام الأساسية الحيوية التي تؤديها كل منظمة. وبما أنه ينبغي لجميع الجهات المانحة أن تسهم بالتناسب في تمويل تلك المهام الحيوية، فإن سياسات استرداد التكاليف التي يتبعها كل كيان تضع المعايير التي تحدّد بها تلك المساهمات والعناصر الأخرى ذات الصلة. وبموجب اتفاق التمويل، تلتزم كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بالامتثال التام للسياسات القائمة في مجال استرداد التكاليف.

20 - ويشدد قرار الجمعية العامة 243/71 على مفهومين أساسيين في توجيه أطر استرداد التكاليف، وهما: أن الموارد الأساسية تشكل الأرضية التي تقوم عليها الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية نظرا لطبيعتها غير المقيدة؛ وأن الموارد الأساسية ينبغي ألا تستخدم في دعم الموارد غير الأساسية. ومع نمو الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية بوتيرة أسرع بكثير من الأنشطة الممولة من الموارد الأساسية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، يصبح تحصيل التكاليف غير البرنامجية المرتبطة بالأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وعلى هذا النحو، تترتب على أطر استرداد التكاليف آثار كبيرة على الشفافية المؤسسية وأساليب تعبئة الموارد.

21 - وتكشف الدراسة الاستقصائية التي أجريت في المقر أن جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، باستثناء كيانين، اعتمدت إطارا أو سياسة لاسترداد التكاليف⁽⁵⁾، وأن ما يزيد قليلا عن ثلثي تلك الكيانات قدم تقارير عن تنفيذ سياسته في استرداد التكاليف إلى مجلس إدارته في عام 2019. وفي تلك التقارير، يُطلب من تلك الكيانات أن تذكر المبلغ المقدر للموارد المالية التي يتعين استردادها في ميزانياتها، وأن تبين مبالغ التكاليف المستردة بالفعل. وفي حين أن ثلثي الكيانات يدرج المبالغ المقدرة في الميزانية، فإن أقل من نصفها يدرج المبالغ الفعلية المستردة بناء على مبدأ استرداد تكاليفه.

22 - وترفع الإعفاءات من رسوم دعم استرداد التكاليف عن الجهات المانحة واجب دفع المعدل القياسي لتكاليف الدعم المحدد في إطار استرداد التكاليف الذي يطبقه كل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالتالي فإن كلا من الفقرة 35 من قرار الجمعية العامة 243/71 واتفاق التمويل يحثان على عدم

(5) رغم أن الإدارات التابعة للأمانة العامة ليست معفاة من ولاية استرداد التكاليف، فإن هذه النسبة تستبعد لأنها سياسات استرداد التكاليف الخاصة بها توضع مركزيا وتوافق عليها الجمعية العامة للأمانة العامة بأسرها.

منح مثل تلك الإعفاءات. وفي عام 2018، كان ما متوسطه 14 اتفاقا لكل كيان من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا يزال مرتبطا بإعفاءات من هذا القبيل، وهو ما يعد تحسنا بالمقارنة مع عام 2017، حين كان المتوسط يبلغ 17 إعفاء. وبلغت القيمة الإجمالية للاتفاقات التي مُنحت بشأنها تخفيضات في رسوم الدعم ما يقدر بمبلغ 800 مليون دولار (بعد أن كانت قدرها 1,3 بليون دولار في عام 2017)⁽⁶⁾.

23 - وقام كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) بالتنسيق في عملية استرداد التكاليف في عام 2013. وشملت تلك السياسة المشتركة معدلا متسقا لاسترداد التكاليف قدره 8 في المائة من المساهمات غير الأساسية، مع الاتفاق على مراجعة ذلك المعدل بعد ثلاث سنوات. وفي عام 2017، طلبت المجالس التنفيذية إلى الكيانات أن تواصل المشاورات مع الدول الأعضاء بشأن سياسة استرداد التكاليف وأن تقدم مقترحات ليتم النظر فيها. وقدمت الكيانات الأربعة ورقة مشتركة إلى مجالسها في عام 2018، تتضمن مقترحا يدعو إلى الانتقال إلى نهج تركيبي جديد يتسم بمزيد من الوضوح في تخصيص مبلغ محدد من الموارد الأساسية لتمويل ما تعتبره مجالس الإدارة أنشطة ضرورية.

24 - وتم فيما بعد تعميم اقتراح أولي شامل في الدورات العادية الأولى للمجالس التنفيذية في عام 2020. وحُدثت في ذلك الاقتراح ثلاثة أهداف رئيسية للسياسة المشتركة هي: (أ) زيادة شفافية السياسة العامة وسهولة فهمها بأكبر قدر ممكن؛ (ب) الاعتراف بسياق الإصلاح الأوسع نطاقا، بما فيه التوجيه الذي يتيح الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات واتفاق التمويل؛ (ج) تشجيع التمويل الجماعي والجهود المشتركة بين الوكالات. وتقوم الكيانات الأربعة حاليا بصياغة اقتراحها الشامل النهائي لكي تنظر فيه المجالس أثناء الدورات العادية الثانية في عام 2020.

25 - واعترافا بالتقدم الممكن إحرازه والفوائد المحتمل تحقيقها من اشتراك الكيانات في مبادئ شاملة لاسترداد التكاليف، أنشأت شبكة الشؤون المالية والميزانية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين فريقا عاما مشتركا بين الوكالات⁽⁷⁾ في أواخر عام 2019 لينظر في المبادئ المنسقة لاسترداد التكاليف التي يمكن الاتفاق عليها وتطبيقها على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية برمتها. وتشمل خطة عمل هذا الفريق العامل النظر في مبدأ مشترك لاتفاقات الأمم المتحدة، التي يمكن أن تثير مشاكل عندما تختلف معدلات استرداد التكاليف بين الكيانات المعنية. ومن المتوقع أن ينظر الفريق، الذي بدأ اجتماعاته وقت صدور هذا التحليل، في اتفاق التمويل وأهمية العمل التعاوني أثناء مناقشاته.

(6) هذه القيمة هي قيمة الاتفاقات، وليست قيمة الرسوم التي تم الإعفاء منها. ولو سمح متوسط الإعفاء لكل جهة مانحة بتخفيض رسوم الدعم بنسبة 1 في المائة لوصلت الخسائر المتكبدة في مبالغ إيرادات دعم تكاليف البرامج على نطاق المنظومة 8 ملايين دولار في عام 2018.

(7) بقيادة اليونيسف، مع موافقة الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأغذية العالمي على المشاركة.

ثالثاً - كمية التمويل ونوعيته

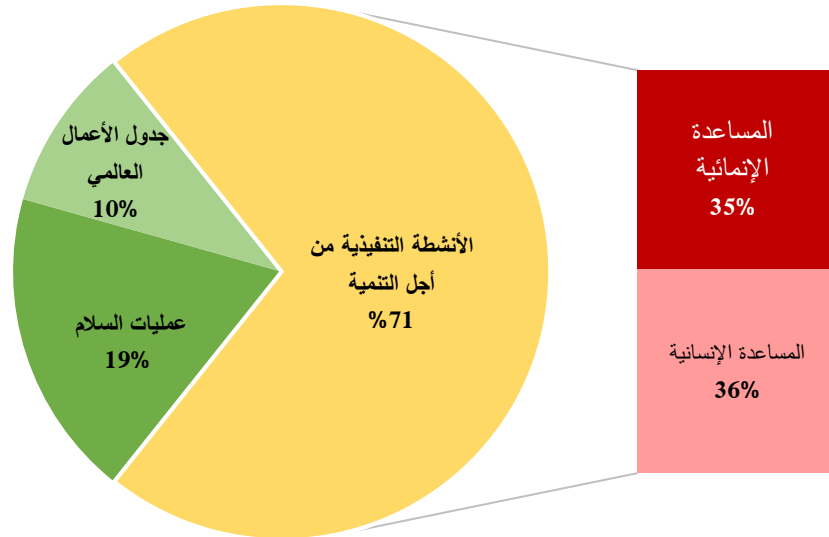
ألف - اتجاهات التمويل

26 - في عام 2018، شكلت الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية نسبة 71 في المائة من جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة، ومنها 35 في المائة في مجال التنمية و 36 في المائة في مجال المساعدة الإنسانية.

27 - وشكلت عمليات السلام نسبة 19 في المائة، بينما شكل جدول الأعمال العالمي والمساعدة المتخصصة نسبة 10 في المائة (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

تمويل الأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة: 2018



المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

28 - وبلغ تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ما مجموعه 36,4 بليون دولار في عام 2018، منها 21,2 في المائة في شكل مساهمات أساسية.

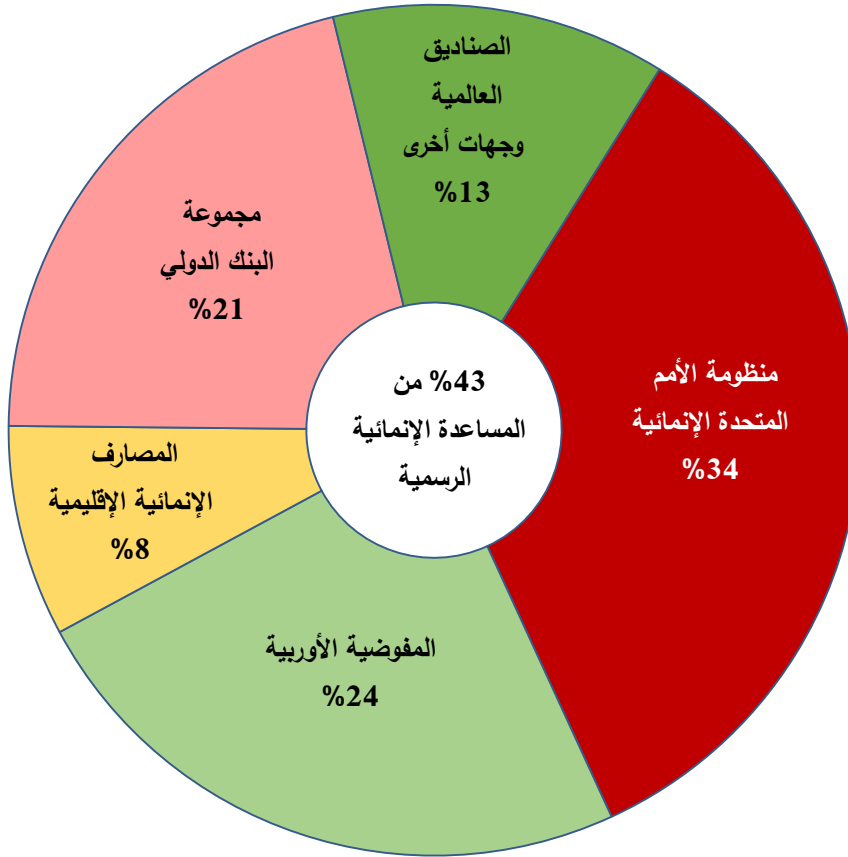
29 - وتشمل المساهمات الأساسية التمويل المقرر والتمويل الطوعي غير المقيد. أما النسبة الأخرى البالغة 78,8 في المائة من الموارد فكانت موارد غير أساسية أو موارد مخصصة لمشاريع أو بلدان أو مجالات مواضيعية محددة.

30 - وتظل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أكبر قنوات المعونة المتعددة الأطراف، حيث تتلقى أكثر من ثلث جميع التدفقات المتعددة الأطراف.

31 - وكما يتبين في الشكل الثالث، يشكل الحجم النسبي للموارد المتدفقة عبر القنوات الرئيسية في النظم المتعددة الأطراف نسبة 43 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.

الشكل الثالث

قنوات المعونة المتعددة الأطراف: 2018



المصدر: إحصاءات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2019.

ملاحظة: الحصة من إجمالي استخدام المنظومة المتعددة الأطراف (التدفقات الأساسية وغير الأساسية).

32 - وتزايد تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بنسبة 8,2 في المائة بين عامي 2017 و 2018، إذ استمر اتجاه النمو القوي في التمويل الذي ساد على المدى الطويل.

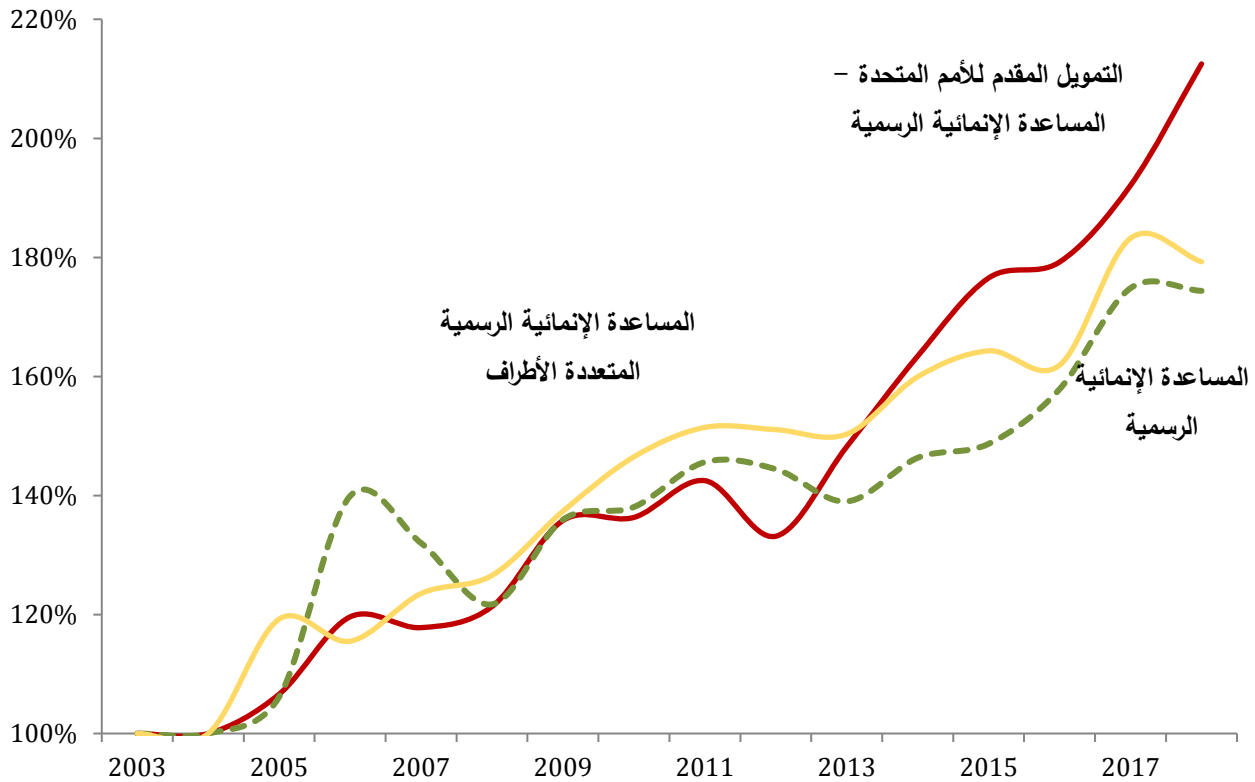
33 - وفي الشكل الرابع، تتم مقارنة اتجاه التمويل المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع اتجاه التمويل المقدم من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف ومع المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية (الثنائية والمتعددة الأطراف). ويبين الشكل أن منذ عام 2003، زاد التمويل المقدم إلى منظومة

الأمم المتحدة الإنمائية بوتيرة أسرع من المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف. وقد حدث هذا النمو في المقام الأول خلال الفترة 2013-2018، وإذا تم فحصه بمزيد من الإمعان، يتبين أن أثره يتنوع بين مختلف عناصر التمويل في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية - مع وجود اختلال في معدلات النمو بين التمويل الإنساني والتمويل الإنمائي وبين التمويل الأساسي وغير الأساسي.

الشكل الرابع

الاتجاه السائد في التمويل المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نسبة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية

النمو بالقيمة الحقيقية (2003 = 100 في المائة)



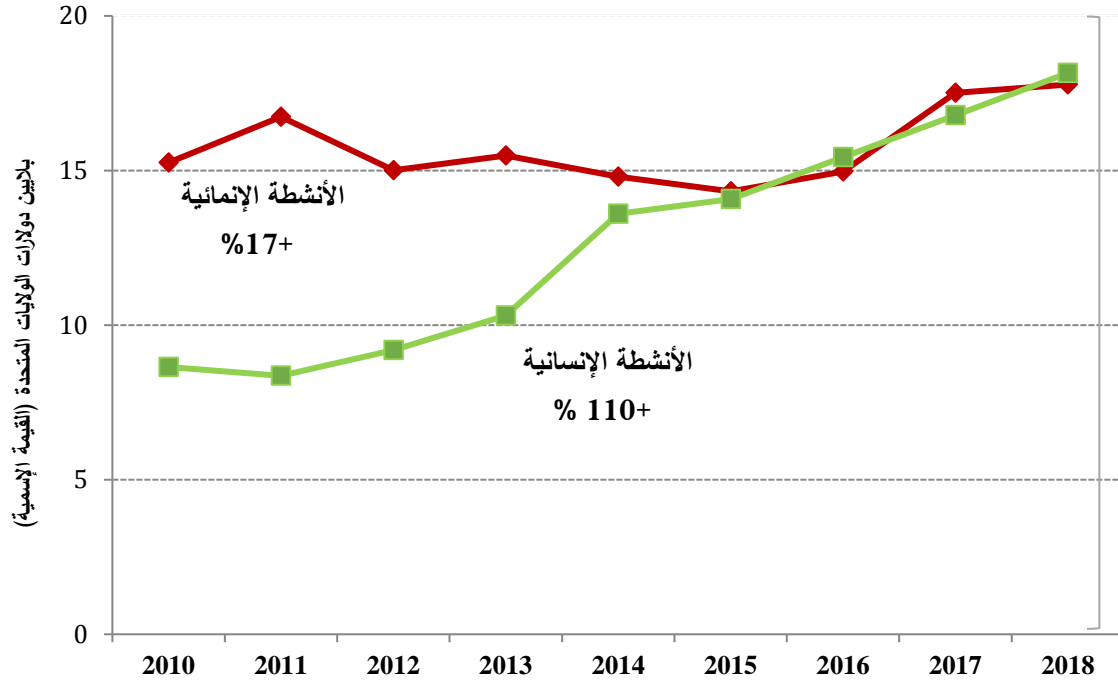
المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

34 - وبلغ التمويل المستخدم للأنشطة المتصلة بالتنمية ما قدره 17,8 بليون دولار في عام 2018، وهو ما يمثل زيادة متواضعة نسبتها 17 في المائة مقارنة بعام 2010. وفي نفس الإطار الزمني، زادت الموارد المستخدمة في الأنشطة الإنسانية بأكثر من الضعف، وهي الآن تساوي تقريبا مقدار التمويل المخصص للأنشطة الإنمائية.

35 - وبالنظر إلى العدد الكبير من حالات النزاع وما بعد النزاع، لا يُستغرب أن تزيد الموارد المكرسة لأنشطة المساعدة الإنسانية بوتيرة أسرع من زيادة الموارد المخصصة لأنشطة المساعدة الإنمائية.

36 - ويبين الشكل الخامس كذلك الاتجاه السائد في استخدام التمويل حسب نوعي النشاط.

الشكل الخامس
الاتجاه السائد في تدفقات التمويل، حسب نوعي النشاط (2010-2018)

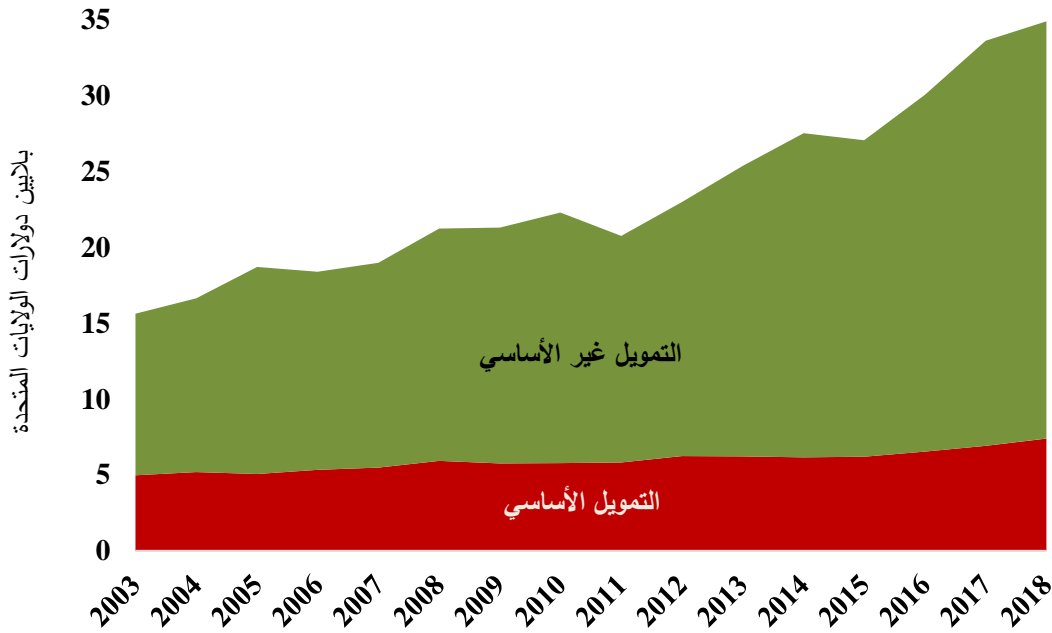


المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

- 37 - ويرد في كل من قرار الجمعية العامة 243/71 واتفاق التمويل اعتراف بأهمية التمويل الأساسي، لأنه يتيح لكيانات الأمم المتحدة المرنة اللازمة لتخصيص الأموال للمجالات ذات الأولوية في خططها الاستراتيجية، ويشمل ذلك المجالات التي تعاني من نقص التمويل.
- 38 - ويمكن أن يعزى معظم النمو في تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية إلى النمو في الموارد غير الأساسية، على النحو المبين في الشكل السادس.
- 39 - ومنذ عام 2003، زاد التمويل غير الأساسي بسرعة أكبر من ثلاثة أضعاف سرعة التمويل الأساسي. وأدى ذلك إلى انخفاض حصة إجمالي التمويل الأساسي من 32 في المائة في عام 2003 إلى 21 في المائة في عام 2018.

الشكل السادس

الاتجاه السائد في التمويل الأساسي وغير الأساسي بالقيمة الحقيقية⁽¹⁾، 2003-2018



المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
(أ) مع مراعاة معدلات التضخم وتقلبات أسعار الصرف.

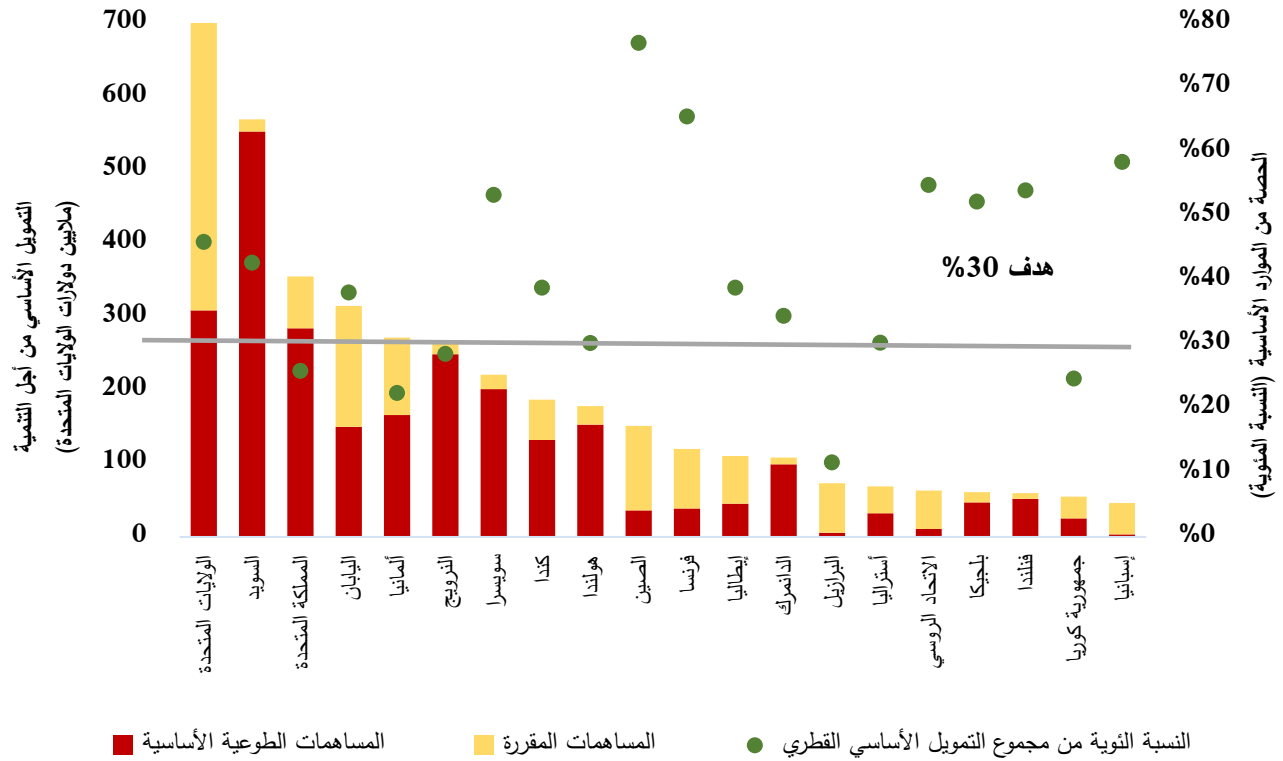
40 - وكان التمويل الأساسي وتمويل الأنشطة الإنمائية أبطأ مجالين من مجالات النمو على المدى الطويل (انظر الشكلين الخامس والسادس).

41 - وفي عام 2018، كانت نسبة 28 في المائة من تمويل الأنشطة الإنمائية في شكل موارد أساسية. وبإستثناء الاشتراكات المقررة، لم تبلغ نسبة التمويل الأساسي إلا 21 في المائة من التمويل الطوعي للأنشطة الإنمائية. ومن خلال اتفاق التمويل، التزمت الدول الأعضاء بزيادة تلك الحصص لتبلغ 30 في المائة بحلول عام 2023.

42 - ومن بين جميع الدول الأعضاء، تقدم 114 دولة ما لا يقل عن 30 في المائة من تمويلها الإنمائي (المقرر والطوعي) في شكل تمويل أساسي. ومن بين أكبر 20 مساهما في تمويل التنمية، تجاوز 15 مساهما بالفعل هدف حصة التمويل الأساسي البالغ 30 في المائة عند إدراج الاشتراكات المقررة (الشكل السابع).

الشكل السابع

أكبر 20 مساهما بالموارد الأساسية (التمويل الإنمائي فقط)، 2018



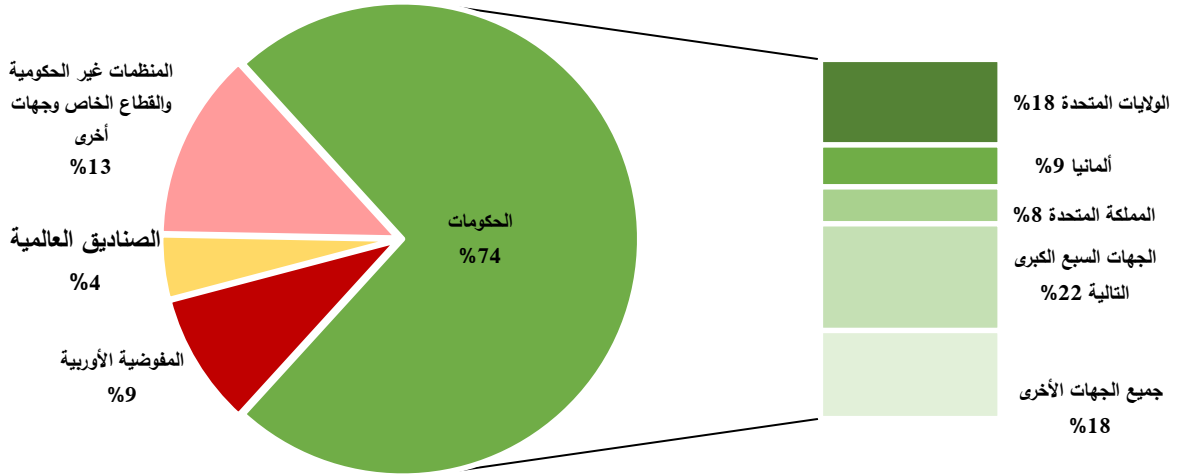
المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

43 - وفيما يتعلق بالمساهمات الطوعية، تقدم 71 دولة عضوا ما لا يقل عن 30 في المائة من مساهماتها في شكل تمويل أساسي، ويشمل ذلك 8 من المساهمين العشرين الأوائل في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

باء - قاعدة المساهمين

الشكل الثامن

المجموعات الرئيسية لمصادر التمويل، 2018



المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
ملاحظة: بلغ مجموع التمويل المقدم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام 2018 ما قدره 36,4 بليون دولار.

44 - تشكل الجهات المساهمة الحكومية ما يقل بقليل عن ثلاثة أرباع مصادر التمويل المخصص للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (انظر الشكل الثامن). ولا تشمل تلك الحصة المفوضية الأوروبية، التي زادت تمويلها بنسبة تفوق 30 في المائة بين عامي 2017 و 2018، لتبلغ مساهمتها 9 في المائة من إجمالي التمويل.

45 - وانخفض التمويل الموجه عن طريق الصناديق العالمية انخفاضاً طفيفاً في عام 2018، وهو يمثل الآن نسبة 4 في المائة من إجمالي التمويل. وتمثل المجموعة المتبقية من الجهات المانحة، التي تضم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمساهمين الآخرين من غير الدول، حصة كبيرة تبلغ 13 في المائة من جميع تدفقات الموارد المقدمة إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

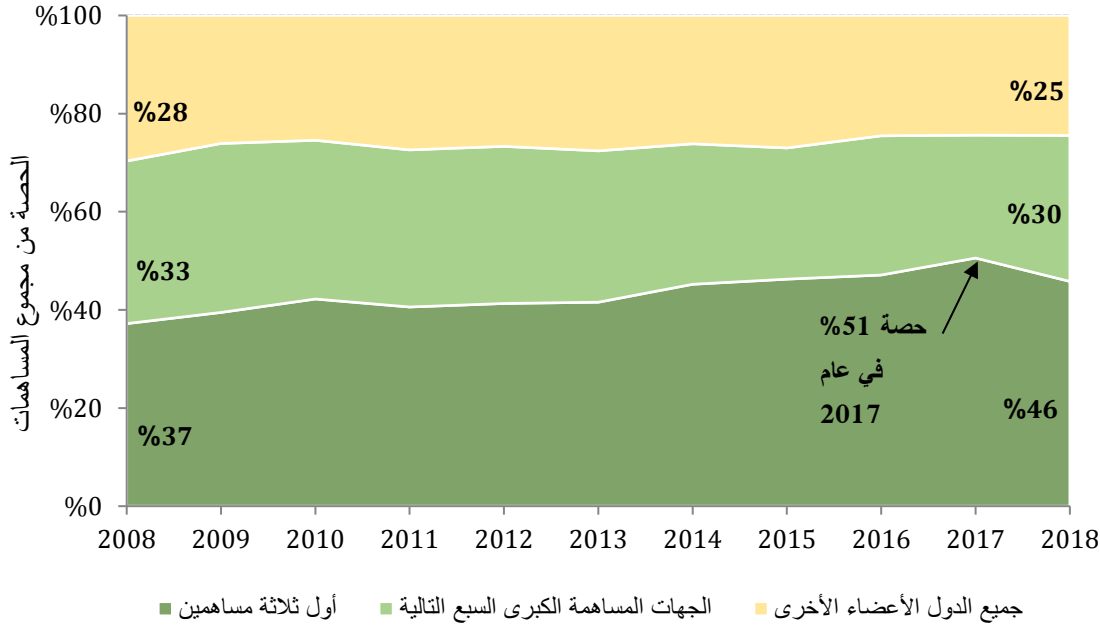
46 - وتعد قاعدة المساهمين مؤشراً هاماً على أخذ الدول الأعضاء بزمام الأمر في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي قرار الجمعية العامة 243/71، يرد الإقرار بأن ضيق قاعدة المساهمين يطرح مشكلة معينة، كما يرد في اتفاق التمويل، الذي تلتزم فيه الدول الأعضاء بتوسيع نطاق مصادر التمويل.

47 - واستأثر المساهمون الحكوميون الثلاثة الأوائل (الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) بنسبة 46 في المائة من جميع المساهمات التي قدمتها الدول الأعضاء

في عام 2018، ومثلت حصة المساهمين السبعة الذين يحتلون المرتبة التالية نسبة إضافية بلغت 30 في المائة. وازدادت الحصة التي قدمها كبار المساهمين زيادة مطردة على مدى العقد الماضي، على الرغم من أن الاعتماد عليها انخفض إلى حد ما عما كان عليه في العام الماضي. وفي عام 2017، استأثر أكبر ثلاثة مساهمين بأكثر من نصف جميع مساهمات الدول الأعضاء. ويبين الشكل التاسع ذلك الاتجاه.

الشكل التاسع

حصة كبار المساهمين من مجموع مساهمات الدول الأعضاء، من عام 2008 إلى عام 2018



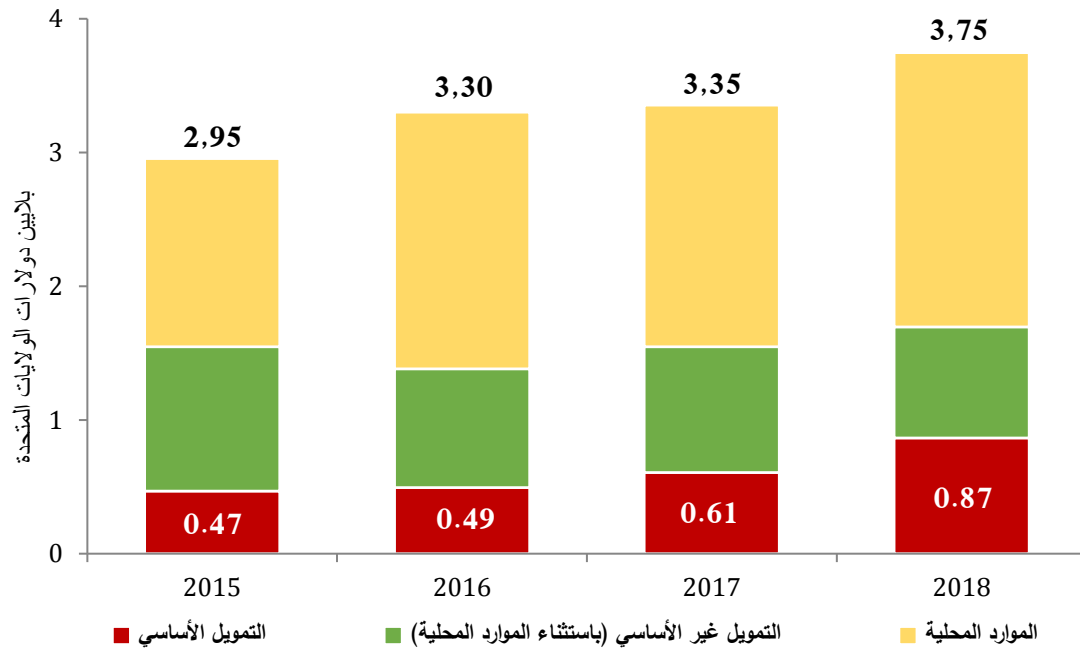
المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

48 - ولا يزال التمويل الأساسي يعتمد اعتمادا كبيرا على عدد محدود من المساهمين. وشكلت مساهمات أكبر ثلاث جهات تقدم الموارد الأساسية (السويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) 34 في المائة من جميع المساهمات الأساسية التي قدمتها الدول الأعضاء في عام 2018. وشكل ما قدمه المساهمون الأساسيون السبعة المرتبون بعد ذلك نسبة إضافية بلغت 34 في المائة من المجموع. وفي عام 2018، شهد 69 في المائة من كيانات مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة زيادة في عدد المساهمين طوعا بموارد أساسية مقارنة بعام 2016.

49 - وفي عام 2018، بلغ التمويل المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ما مجموعه 3,75 بليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 27 في المائة منذ عام 2015 (انظر الشكل العاشر). وعلى وجه الخصوص، زاد التمويل الأساسي المقدم من البلدان المستفيدة من البرامج بنسبة 85 في المائة منذ عام 2015، مما زاد الحصة الأساسية من مجموع المساهمات المقدمة من البلدان المستفيدة من البرامج من 16 في المائة إلى 23 في المائة. ويشمل تمويل البلدان المستفيدة من البرامج الموارد المحلية (المساهمات المقدمة على الصعيد الوطني من أجل دعم أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تلك البلدان ذاتها)، التي بلغت 2,05 بليون دولار في عام 2018.

الشكل العاشر

الاتجاه السائد في التمويل الوارد من البلدان المستفيدة من البرامج، 2015-2018

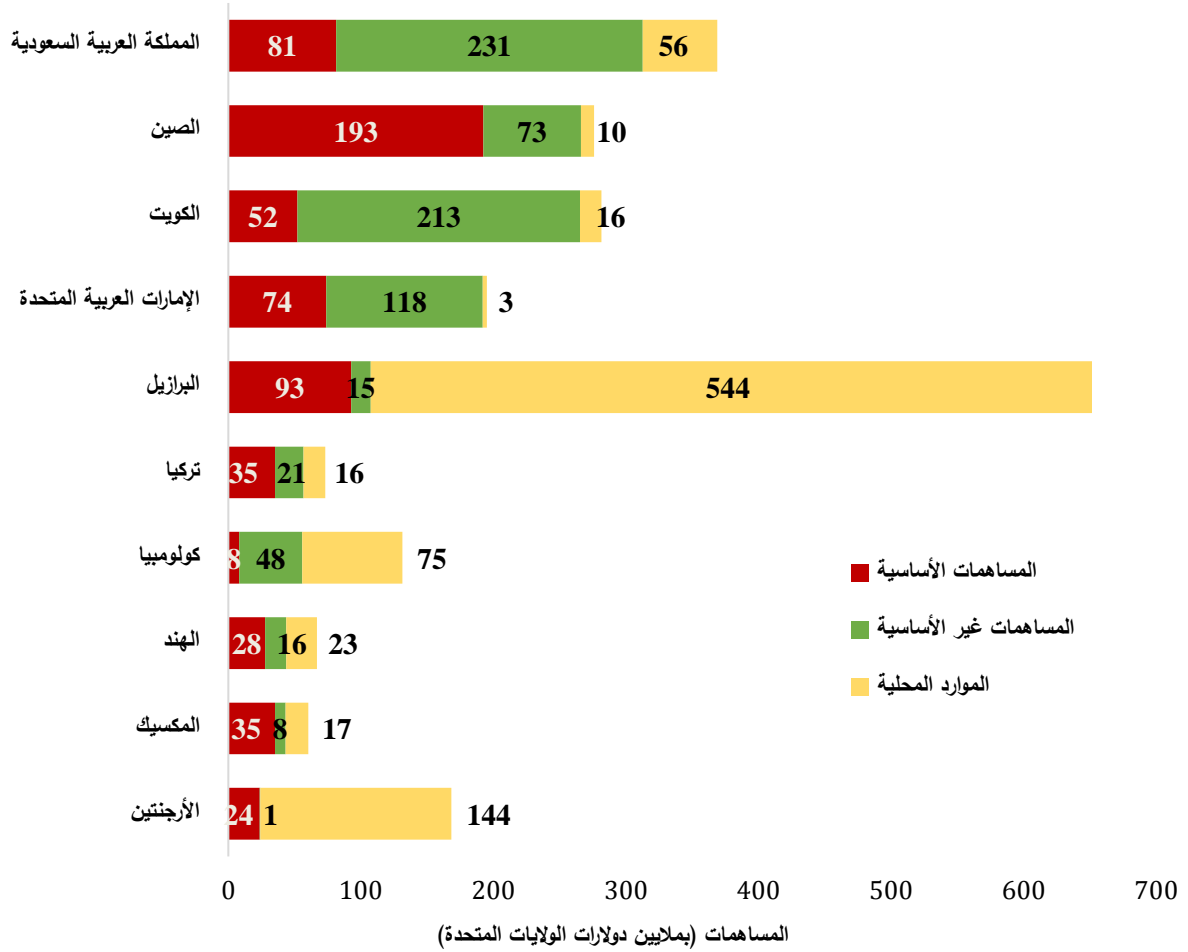


المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

50 - ويبين الشكل الحادي عشر أكبر 10 مساهمين من البلدان المستفيدة من البرامج، وقد تم فرزهم حسب مجموع المساهمات المقدمة، الذي لا يشمل الموارد المحلية، التي أدرجت للاستئناس بها فقط.

الشكل الحادي عشر

أكبر البلدان المساهمة المستفيدة من البرامج: 2018



المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

51 - ويفيد 23 من بين 28 كيانا تابعا لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقارير سنوية تقدم إلى الهيئات الإدارية بشأن التدابير الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين. ويقول العديد من تلك الكيانات أيضا أنه بصدد وضع استراتيجية للاتصالات من أجل تعميق التعاون مع الشركاء غير التقليديين، بما في ذلك القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. وتشمل التدابير الأخرى تعزيز الكفاءة، وزيادة إبراز الغرض من الأموال والحاجة إليها، وتقديم أدلة على القوة المؤسسية وعلى النتائج المحققة.

جيم - إمكانية التنبؤ بالتمويل

52 - شدد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات مرارا وتكرارا على أهمية التمويل الذي يمكن التنبؤ به، وخاصة منه المساهمات الأساسية. ويمكن أن تكون التغييرات السنوية في مساهمات المانحين الطوعيين كبيرة جدا، مما يجعل من الصعب على كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تخطط للأجل المتوسط أو الطويل (انظر على سبيل المثال A/71/63-E/2016/8). ولذلك يدعو اتفاق

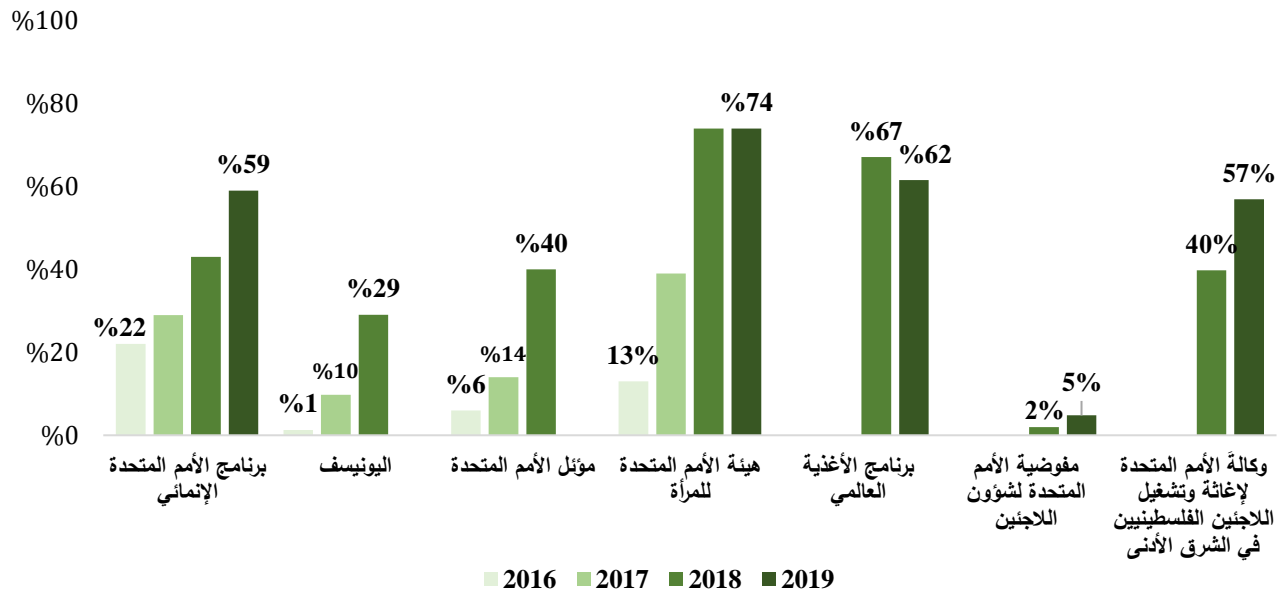
التمويل إلى زيادة المساهمات المتعددة السنوات من أجل تحسين إمكانية التنبؤ بالتمويل، مع التسليم بأن المساهمات المتعددة السنوات تساعد على التخفيف من حدة الأثر السلبي للتقلبات السنوية في الإيرادات وعلى تعزيز قدرة كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الاستجابة للأولويات القطرية. وبالإضافة إلى الحد من تجزؤ البرامج، يمكن للتمويل المتعدد السنوات أن يعزز كفاءة المنظمات، لأنه يبسر تخطيط الموارد وإدارتها، وبذلك يقلل تكاليف تنفيذ البرامج والعمليات، ويخفف العبء الإداري الملقى على عاتق الجهات المانحة والمنظمات.

53 - وقد ظهر تحسن ملحوظ في التمويل الأساسي المتعدد السنوات.

54 - وكان التمويل الأساسي المتعدد السنوات ضروريا لانتقال كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من تمويل فرادى المشاريع الصغرى إلى تمويل التغيير التحويلي من خلال البرمجة الاستراتيجية والمشاركة. ويبين الشكل الثاني عشر الاتجاه السائد في الآونة الأخيرة في التمويل الأساسي المتعدد السنوات الذي تلقته سبعة كيانات تسنأثر بأكثر من 85 في المائة من إجمالي التمويل الأساسي الطوعي الذي تلقته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد شهدت ستة من هذه الكيانات السبعة في الآونة الأخيرة زيادة في نسبة التمويل الأساسي الذي يندرج في اتفاقات متعددة السنوات. وفي عدة حالات، كانت تلك الزيادة زيادة كبيرة.

الشكل الثاني عشر

حصة المساهمات الطوعية الأساسية المندرجة في اتفاقات متعددة السنوات



المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

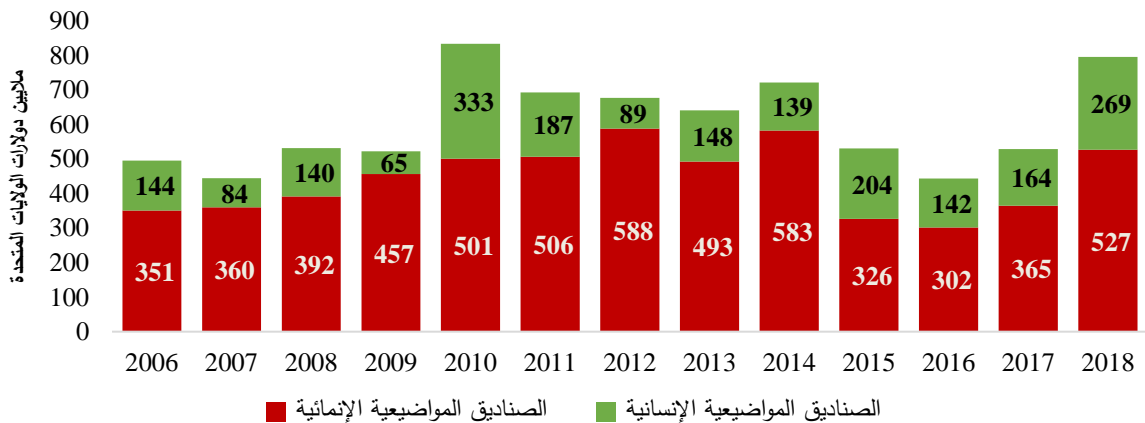
55 - ومن شأن مرونة المساهمات الأساسية المتعددة السنوات وإمكانية التنبؤ بها أن يمكنا المنظمات من تقياد فجوات التمويل في خططها الاستراتيجية على نحو أفضل. وتمثل الفجوات بين توقعات تكاليف الخطط الاستراتيجية والموارد المالية الفعلية الواردة فرصا ضائعة لتقديم دعم أفضل للبلدان في تنفيذ خطة عام 2030.

دال - التمويل الجماعي

- 56 - يمتد اتفاق التمويل إلى أبعد بكثير من الانفصام بين الموارد الأساسية وغير الأساسية بالتشديد بقوة على أهمية التمويل الجماعي. وعلى الرغم من أن التمويل الجماعي يصنّف في فئة التمويل غير الأساسي، فإنه يُعتبر تمويلًا أعلى جودة من التمويل غير الأساسي التقليدي الذي يستهدف نشاطًا معينًا.
- 57 - ويركز اتفاق التمويل على نوعين من صناديق التمويل الجماعي، هما *صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات*، التي تدفع الكيانات إلى زيادة مشاركتها في الأنشطة المشتركة؛ و*الصناديق المواضيعية الخاصة بكل كيان*، التي لها سمات أساسية شبيهة بسمات الموارد الأساسية، والتي تمكن كيانات الأمم المتحدة من تخصيص الموارد بمزيد من المرونة للمجالات ذات الأولوية العالية التي تعاني من نقص التمويل في إطار خططها الاستراتيجية.
- 58 - وتتصل الالتزامات على جانبي اتفاق التمويل مباشرة بصناديق التمويل الجماعي. وتلتزم الدول الأعضاء بمضاعفة حصة المساهمات غير الأساسية المقدمة عن طريق صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات والصناديق المواضيعية الخاصة بفرادى الوكالات. وتلتزم كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بزيادة الاعتراف بالدول الأعضاء التي تدعم ماليًا صناديق التمويل الجماعي المواضيعية المشتركة بين الوكالات وتعزز إبراز النتائج المحققة من مثل تلك المساهمات.
- 59 - ويسلم الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات أيضًا بأهمية زيادة الموارد المالية المخصصة للصناديق المواضيعية لفرادى الوكالات.
- 60 - وفي عام 2018، قُدِّر أن مبلغ 720 مليون دولار قُدِّم إلى الصناديق المواضيعية الخاصة بكيانات محددة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 36 في المائة مقارنة بعام 2017، وإن كان ذلك المبلغ مماثلًا للمستويات التي تم بلوغها في الفترة 2010-2014 (الشكل الثالث عشر). ويشمل ذلك مبلغًا قدره 452 مليون دولار للصناديق التي تهتم بموضوع يتصل بالتنمية، وهو يمثل نسبة 3,4 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي المقدم للأنشطة الإنمائية في عام 2018. ويحدد اتفاق التمويل هدفًا يتمثل في بلوغ حصة 6 في المائة بحلول عام 2023.

الشكل الثالث عشر

حجم التمويل المخصص للصناديق المواضيعية الخاصة بكيانات محددة، 2006-2018



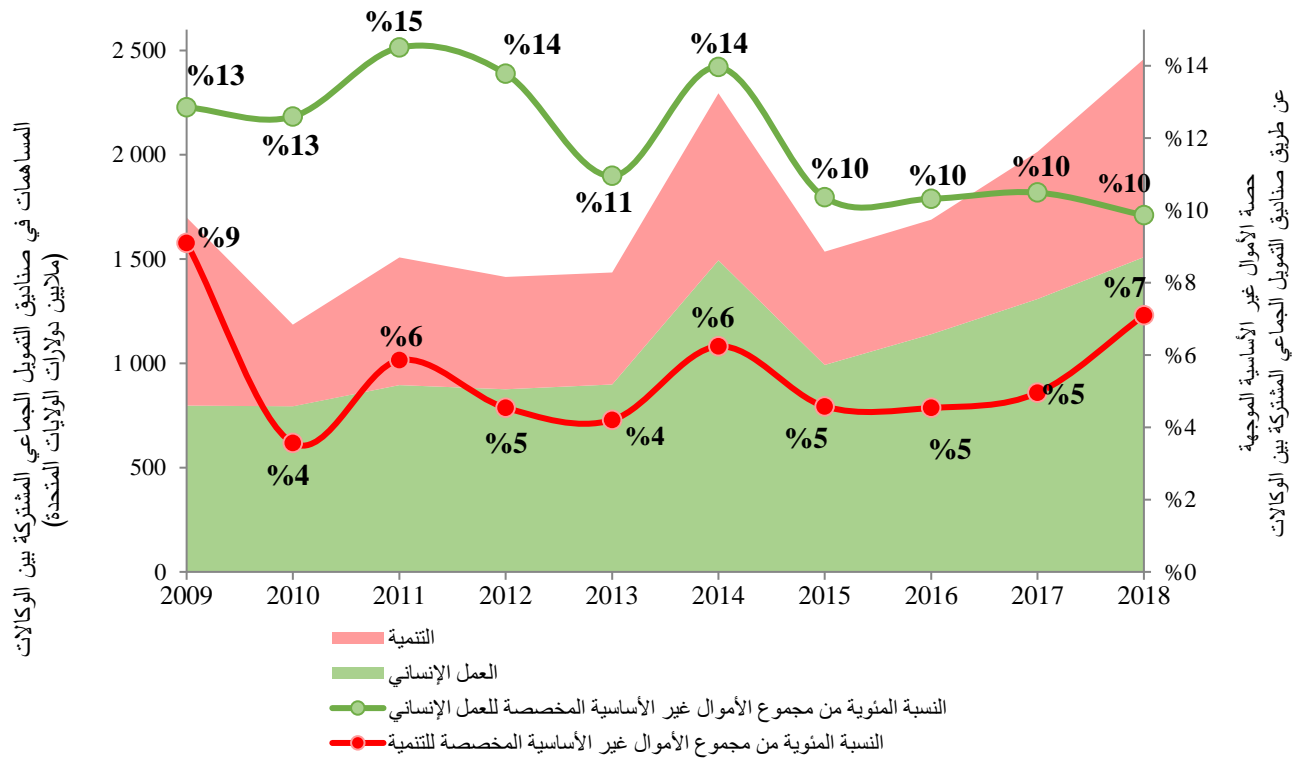
المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

61 - وتدعم صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة العمليات المتعددة الكيانات، ويتولى إدارتها كيان واحد تابع لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يصطلح عليه "الوكيل الإداري". ويضطلع الوكيل الإداري بدور قيادي في اتخاذ قرارات تخصيص الأموال وفي إدارة الصندوق. وأشهر وكيل إداري هو مكتب الصناديق الاستثمارية المتعددة الشركاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يقدم الخدمات الإدارية إلى 80 في المائة من جميع صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

62 - وبلغ مجموع المساهمات في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات 2,46 بليون دولار في عام 2018، وهي زيادة بنسبة 19 في المائة مقارنة بعام 2017 (انظر الشكل الرابع عشر). ويمثل ذلك المبلغ نسبة 8,6 في المائة من كل التمويل غير الأساسي المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وذهب معظم المساهمات المقدمة في عام 2018 (62 في المائة) إلى صناديق تركز على العمل الإنساني. بيد أن تمويل صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات ذات الصلة بالتنمية زاد بقدر كبير منذ عام 2016. وتمثل المساهمات الآن نسبة 7,1 في المائة من إجمالي التمويل غير الأساسي المقدم لأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بالتنمية. وقد حدد اتفاق التمويل لتلك المساهمات هدفا يتمثل في بلوغ حصة 10 في المائة بحلول عام 2023.

الشكل الرابع عشر

المساهمات المقدمة إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، 2009-2018

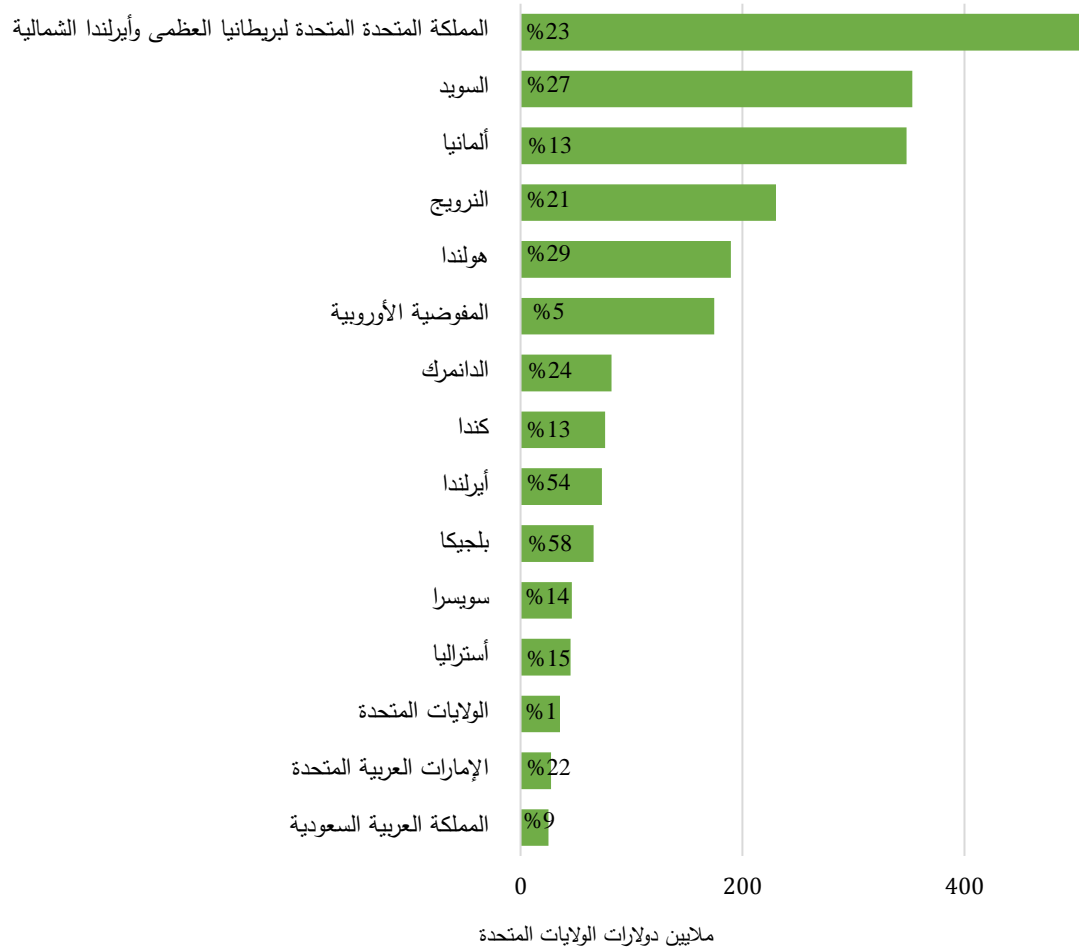


المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، قاعدة بيانات صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة.

63 - وعلى العموم، قدمت 27 دولة عضوا ما لا يقل عن 10 في المائة من تمويلها غير الأساسي إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، ويشمل ذلك 16 دولة من أكبر 20 دولة مساهمة (انظر الشكل الخامس عشر)⁽⁸⁾.

الشكل الخامس عشر

أكبر المساهمين من حيث حجم التمويل في صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، وحصصهم من مجموع التمويل غير الأساسي المقدم إلى صناديق التمويل الجماعي المشتركة بين الوكالات، 2018



المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

64 - وفي أواخر آذار/مارس 2020، أنشأ الأمين العام صندوقاً مشتركاً بين الوكالات من أجل تمويل مكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتعافي من آثارها للمساعدة في دعم البلدان المستفيدة من البرامج المنخفضة والمتوسطة الدخل من أجل التغلب على أزمة الصحة والتنمية الناجمة عن

(8) انظر المرفق الإحصائي المتاح على الإنترنت للاطلاع على مزيد من التفاصيل (-/2020/content/ecosoc/en/www.un.org/secretary-general%20%80%99s-report-implementation-qcpr).

وباء كوفيد-19. وتبلغ التوقعات المبكرة للاحتياجات المالية لهذا الصندوق 1 بليون دولار في الأشهر التسعة الأولى، وستتم مراجعتها مع تطور الاحتياجات الناجمة عن الوباء⁽⁹⁾.

هاء - البرمجة المشتركة

65 - من أجل الزيادة بأكثر قدر ممكن في الفعالية والكفاءة، طلبت الجمعية العامة في قرارها 243/71 إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بقيادة المنسقين المقيمين، أن تقوم بتعزيز البرمجة المشتركة. وفي قرارها 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حثت الجمعية العامة المنظومة على "القيام، حسب الاقتضاء، بتخصيص نسبة 15 في المائة على الأقل من الموارد غير الأساسية المرصودة من أجل التنمية إلى الأنشطة المشتركة". وفي الوقت الحاضر، تُعرّف مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة البرمجة المشتركة على أنها تشمل "منظمتين أو أكثر وشركاء حكوميين دون وطنيين أو وطنيين".

66 - ومما يبعث على التفاؤل أن 13 من أصل 29 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية⁽¹⁰⁾ تقيّد أنها تخصص أكثر من 15 في المائة من مواردها غير الأساسية للأنشطة المشتركة، وهو ما يمثل تحسناً مقارنة بعام 2018، حين كانت 9 كيانات تقوم بذلك. وأشار كيانات إلى وجود تحديات منهجية: فأولاً، لم يتم بعد وضع تعريف متفق عليه للأنشطة المشتركة؛ وثانياً، لا يوجد نظام ملائم للتتبع، وهو ما يجري إنشاؤه حالياً.

67 - ويفيد نحو 90 في المائة من المنسقين المقيمين بتزايد الاهتمام بالبرمجة المشتركة فيما بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري مقارنة بالعامين الماضيين، إذ يذكر أكثر من نصفهم أن الاهتمام المتزايد كبير جداً.

68 - وتزايد الاستعداد للنظر في البرمجة المشتركة هو نتيجة لجهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويُذكر من بين المجالات المحورية في تلك الجهود إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وجهود إعادة التنظيم التي تبذلها الوكالات، والتي أعقبت اعتماد أداة البرمجة المشتركة الجديدة. وعلى سبيل المثال، تدرج بعض الكيانات التي لها وجود ميداني كبير، مثل برنامج الأغذية العالمي، في التوصيفات الوظيفية لممثليها القطريين الصيغة التالية: "جهود البرمجة المشتركة والتنفيذ في المجالات المحددة التي تهتم بها منظمتكم من إطار التعاون/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وخطة عام 2030". وبالإضافة إلى ذلك، حدثت زيادة في عدد الكيانات التي تأذن للممثلين على الصعيد القطري بتخصيص أموال للبرمجة المشتركة، مما ييسر الانخراط في البرمجة المشتركة على الصعيد القطري. وفي عام 2019، أبلغ 14 كيانا بأن ممثليها القطريين يتمتعون بهذه السلطة أو يمكنهم (في ظروف محددة) أن يتولوها، وقد زاد ذلك العدد عن 11 كيانا منذ عام 2018.

(9) انظر <http://mptf.undp.org/factsheet/fund/COV00> للاطلاع على معلومات مستكملة.

(10) أفادت الكيانات التالية أن أكثر من 15 في المائة من مواردها غير الأساسية خُصصت للأنشطة المشتركة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، مكتب دعم بناء السلام، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الصحة العالمية.

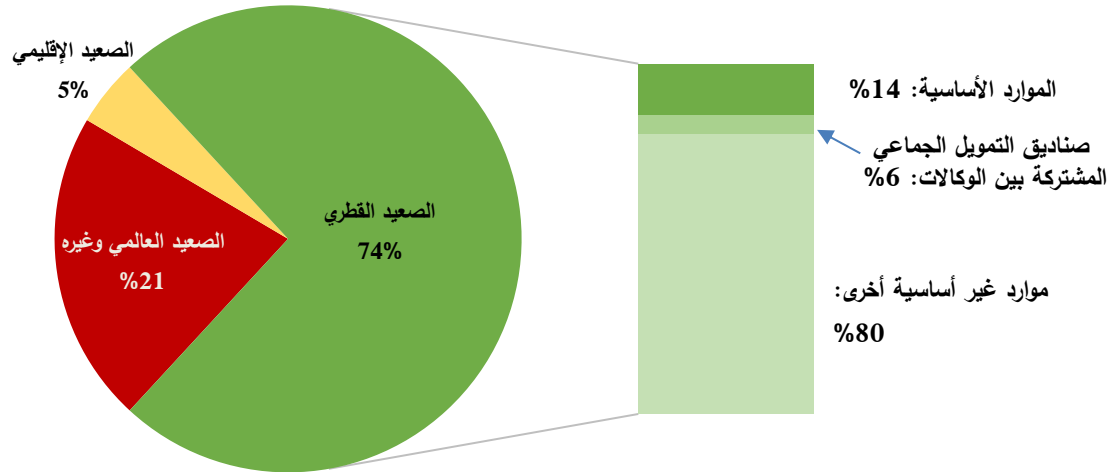
رابعاً - توزيع الموارد

ألف - لمحة عامة عن النفقات

69 - في عام 2018، بلغ مجموع النفقات على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ما قدره 35,9 بليون دولار، أنفقت منها نسبة 74 في المائة على الأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري، وأنفقت نسبة 5 في المائة على الصعيد الإقليمي. وتتعلق النسبة المتبقية البالغة 21 في المائة من مجموع النفقات بأنشطة البرامج العالمية، ودعم البرامج، وتكاليف الإدارة، والأنشطة التي لا يمكن أن تعزى إلى بلد أو منطقة ما (انظر الشكل السادس عشر).

الشكل السادس عشر

التوزيع الرفيع المستوى للنفقات، 2018



المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ملاحظة: مجموع النفقات هو 35,9 بليون دولار.

70 - وفيما يتعلق بالنفقات على الصعيد القطري حسب أنواع الموارد، فإن أقل من نسبة 15 في المائة من النفقات على الصعيد القطري تمول من الموارد الأساسية، وهي نسبة أقل بشكل ملحوظ من الحصة الأساسية من إجمالي التمويل.

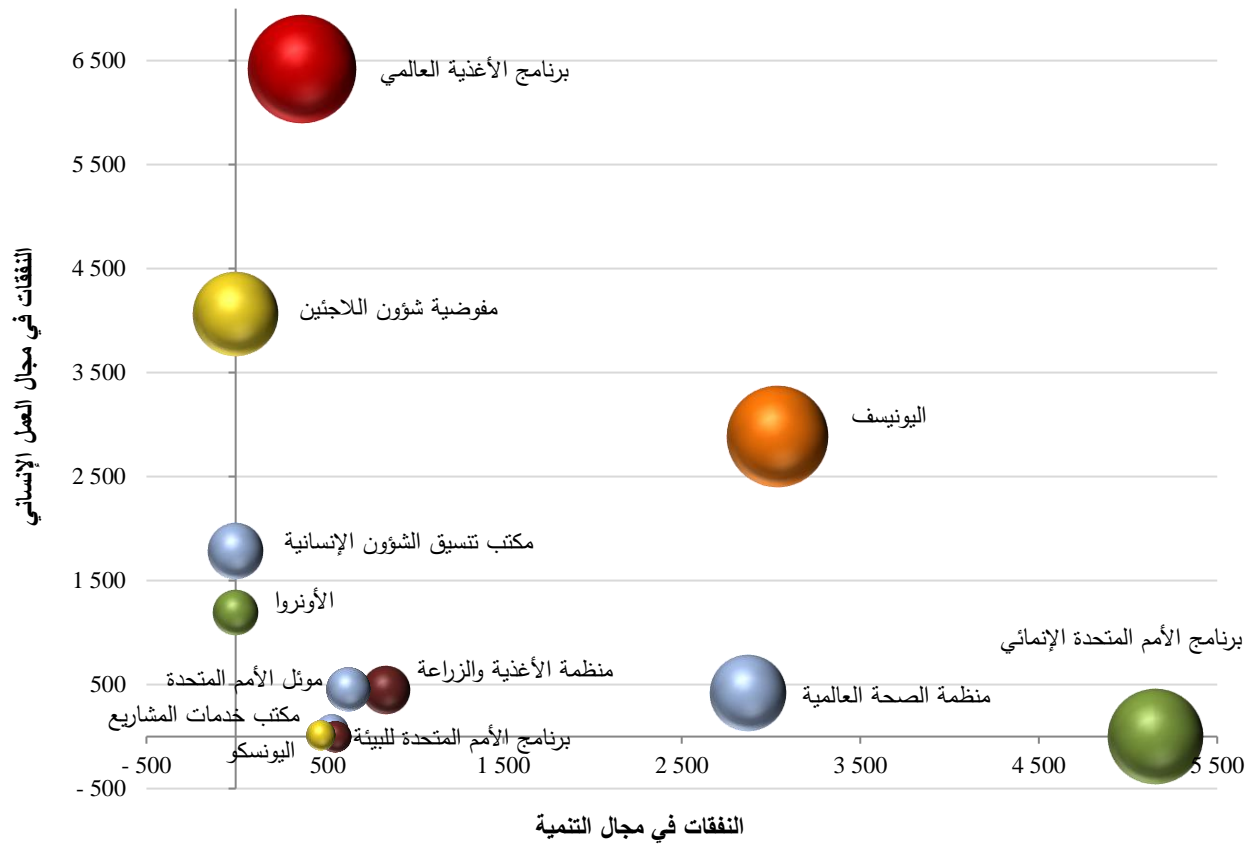
71 - ويرجع ذلك جزئياً إلى أن سياسات استرداد التكاليف تعترف بأن بعض الوظائف العالمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من وجود ولاية الكيان وسبل الوفاء بها، يمكن تمويل معظمها أو مجموعها من الموارد الأساسية. ونتيجة لذلك، فإن الموارد المتبقية لتمويل البرامج على الصعيد القطري تهيمن عليها الموارد غير الأساسية بقوة أكثر من الحصة غير الأساسية الإجمالية. ويزيد هذا الوضع التأكيد على أهمية صناديق التمويل الجماعي وغيرها من أشكال التمويل المخصص بمرونة، التي تتيح للكيانات مزيداً من السلاسة في استخدام الأموال.

باء - توزيع التمويل بين الكيانات

72 - تتركز تدفقات التمويل المخصص للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عدد صغير نسبياً من كيانات الأمم المتحدة، حيث استأثر أول 12 كيانا 90 في المائة من كل الإنفاق على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام 2018 (انظر الشكل الخامس عشر).

الشكل السابع عشر

النفقات (الإنمائية والإنسانية)، 2018



المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ملاحظة: مجموع النفقات هو 35,9 بليون دولار، وتتناسب أحجام الكويرات مع النفقات الإجمالية.

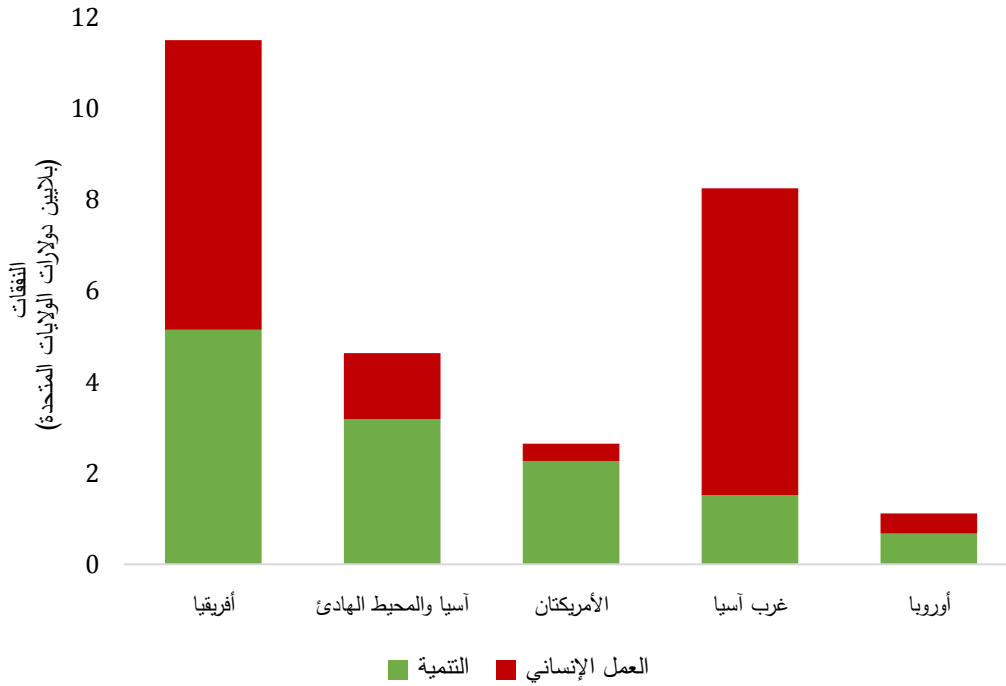
73 - وبعتماد معايير جديدة للإبلاغ المالي على نطاق المنظومة، ظهرت صورة أوضح لأنواع الأنشطة التي يشارك فيها كل كيان. ويبيّن الشكل السابع عشر أن عدداً من أكبر 12 كيانا يشارك في أنشطة التنمية وأنشطة المساعدة الإنسانية على السواء.

جيم - النفقات على الصعيدين الإقليمي والقطري

74 - أنفق ما مجموعه 11,5 بليون دولار على الأنشطة في أفريقيا، وهو ما يعادل 41 في المائة من مجموع النفقات على الصعيدين القطري والإقليمي في عام 2018 (انظر الشكل الثامن عشر). واحتلت منطقة غرب آسيا المرتبة الثانية، حيث أنفق فيها ما يزيد قليلا على 8 بلايين دولار على الأنشطة، وخصص أكثر من 80 في المائة من ذلك لأنشطة المساعدة الإنسانية.

الشكل الثامن عشر

توزيع النفقات على الصعيد الإقليمي في عام 2018



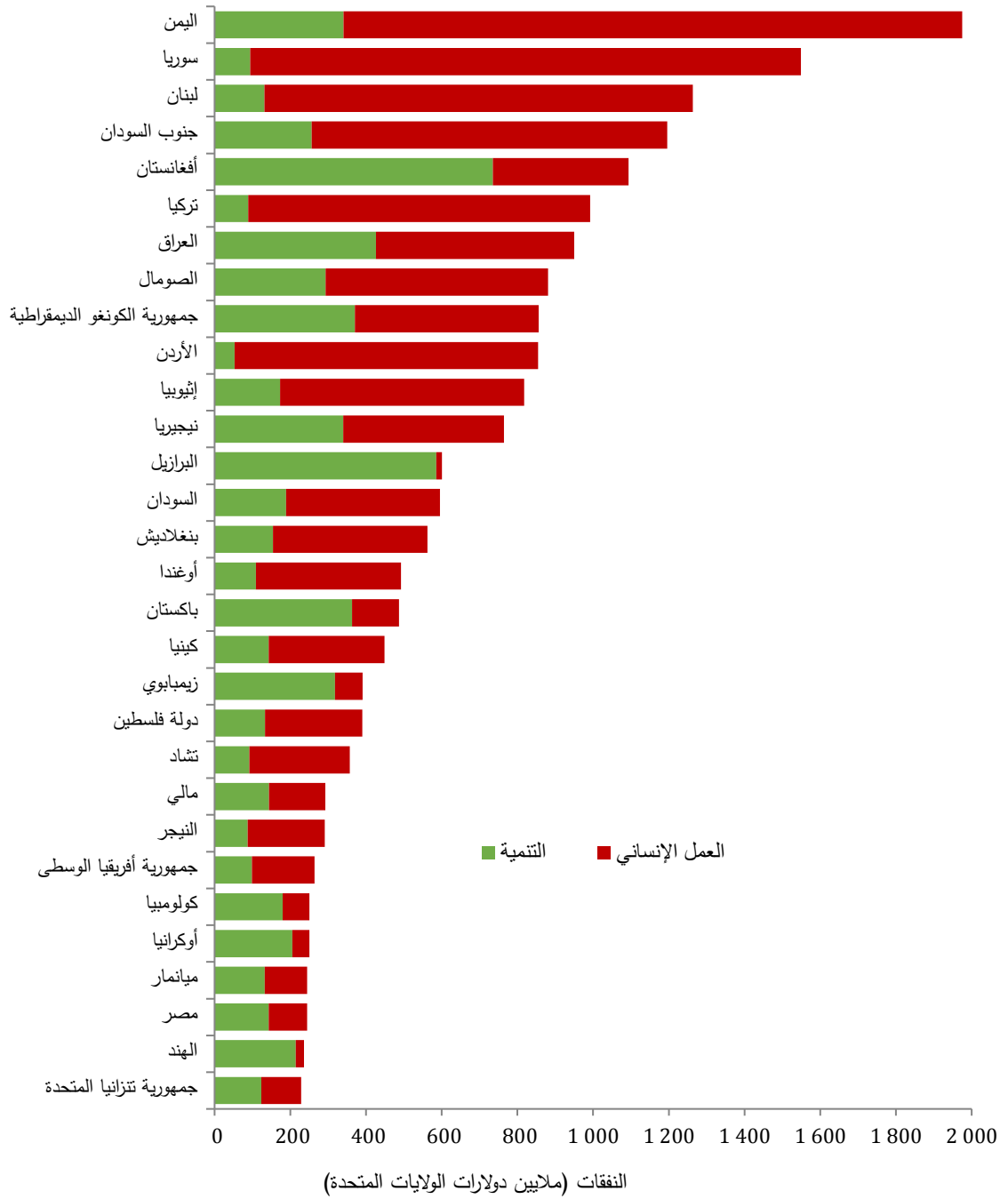
المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

75 - استأنثر ما مجموعه 30 بلدا بما يزيد قليلا على ثلاثة أرباع جميع النفقات على الصعيد القطري في عام 2018، حيث تجاوز ما أنفق في كل بلد منها ما قدره 200 مليون دولار (انظر الشكل التاسع عشر).

76 - وكما حدث في السنوات السابقة، تركزت النفقات على الصعيد القطري في عام 2018 في عدد صغير من مثل هذه البلدان التي ترتفع فيها النفقات. وتركز نحو 27 في المائة من جميع النفقات على الصعيد القطري، التي تجاوزت 1 بليون دولار، في خمسة بلدان هي: أفغانستان والجمهورية العربية السورية وجنوب السودان ولبنان واليمن. وكما هو الشأن على الصعيد الإقليمي، من الواضح أن المساعدة الإنسانية هيمنت على الإنفاق على الأنشطة التنفيذية.

الشكل التاسع عشر

البلدان المستفيدة من البرامج ذات المستويات المرتفعة من النفقات (أكثر من 200 مليون دولار)



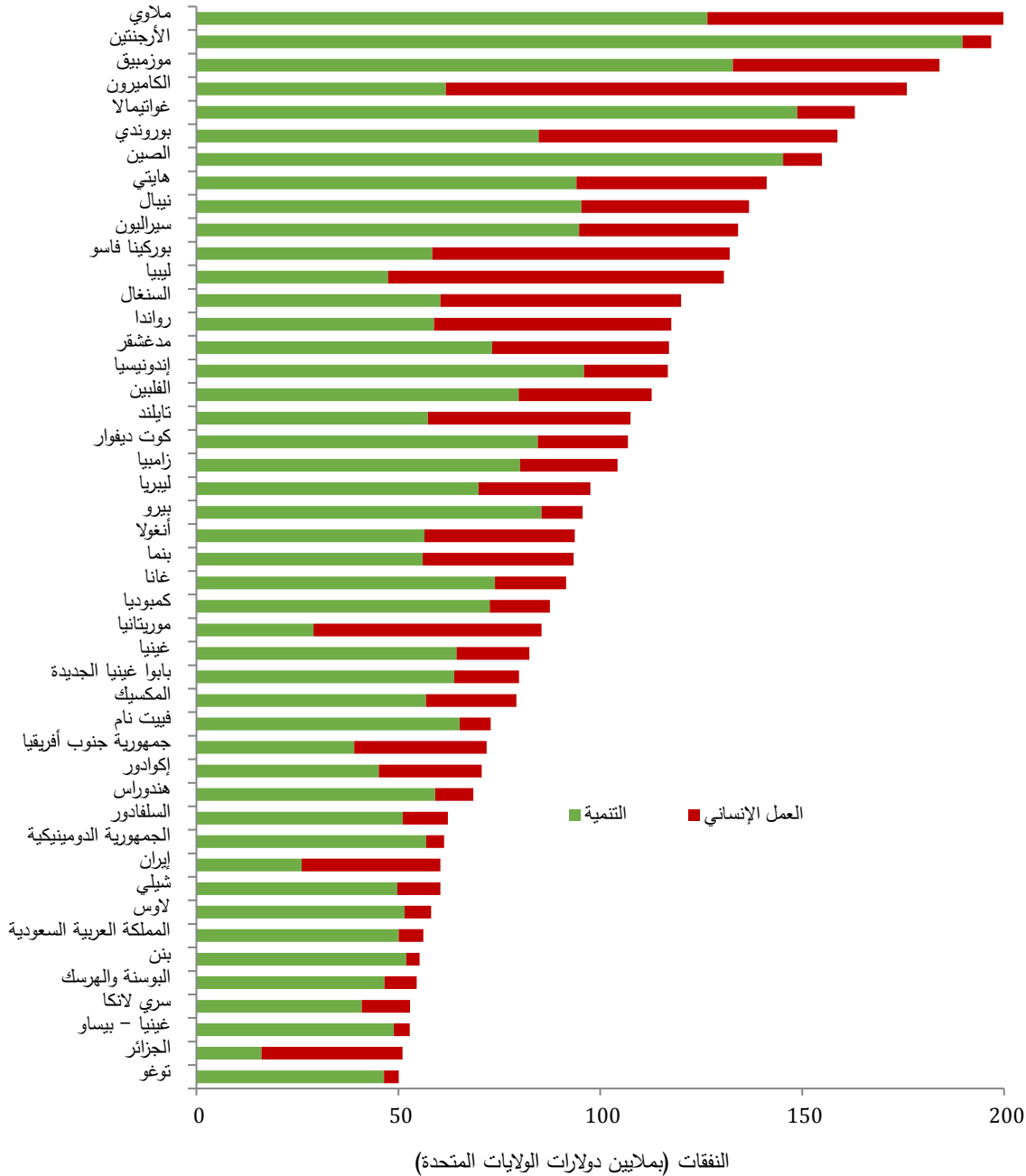
المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ملاحظة: تجاوزت النفقات ما قدره 200 مليون دولار في 30 بلدا من أصل 157 بلدا مستفيدا من البرامج.

77 - وأنفق ما بين 50 مليون و 200 مليون دولار على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في 46 بلدا من البلدان المستفيدة من البرامج في عام 2018 (انظر الشكل العشرين). واستأثرت تلك البلدان بنسبة 17 في المائة من مجموع النفقات على الصعيد القطري. وباستثناء ستة منها، تجاوز الإنفاق على المساعدة الإنمائية الإنفاق على المساعدة الإنسانية.

الشكل العشرون

البلدان المستفيدة من البرامج ذات المستويات المتوسطة من النفقات (أقل من 200 مليون دولار وأكثر من 50 مليون دولار)



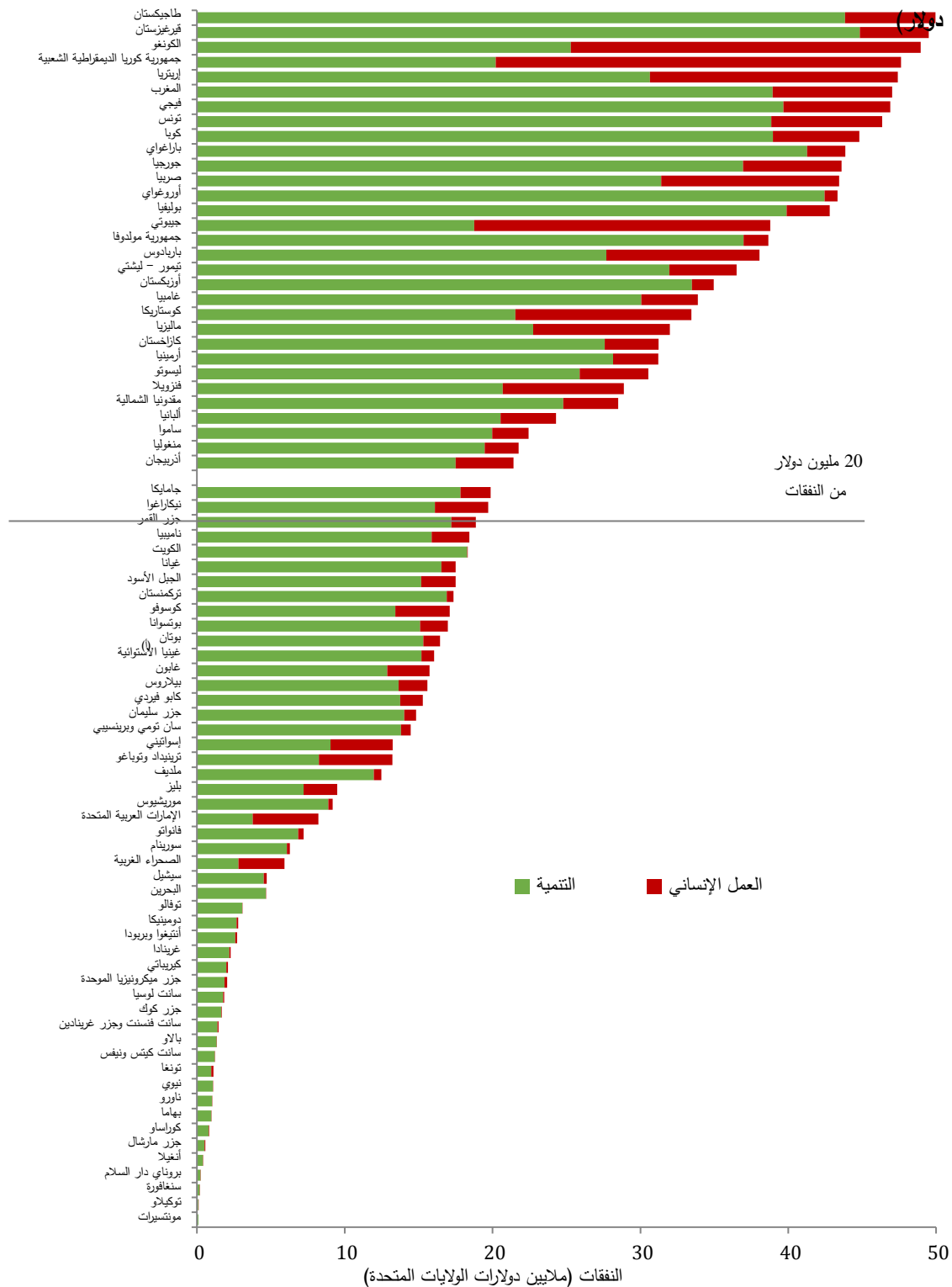
المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
ملاحظة: تراوحت النفقات بين 50 مليون دولار و 200 مليون دولار في 46 بلدا من أصل 157 بلدا مستفيدة من البرامج.

78 - وفي معظم البلدان والمناطق المستفيدة من البرامج (81)، كانت النفقات أقل من 50 مليون دولار (انظر الشكل الحادي والعشرين). وتمثلت النفقات في تلك البلدان والمناطق مجتمعة أقل من 6 في المائة من مجموع النفقات على الصعيدين القطري والإقليمي.

79 - ويشمل ذلك أصغر 50 من البلدان والمناطق المستفيدة من البرامج التي تقل فيها نفقات الأمم المتحدة عن 20 مليون دولار. وتمثل النفقات في البلدان والمناطق الخمسين مجتمعة نسبة 1,5 في المائة من جميع النفقات على الصعيدين القطري والإقليمي. وكما هو الحال فيما يتعلق بالبلدان المستفيدة من البرامج المتوسطة الحجم من حيث النفقات، أنفقت غالبية الموارد في تلك البلدان والمناطق المستفيدة من البرامج في المساعدة الإنمائية (بدلاً من المساعدة الإنسانية).

الشكل الحادي والعشرون

البلدان والمناطق المستفيدة من البرامج ذات المستويات المنخفضة من النفقات (أقل من 50 مليون دولار)



المصدر: مكتب الدعم الحكومي الدولي والتنسيق من أجل التنمية المستدامة التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.
ملاحظة: كانت النفقات أقل من 50 مليون دولار في 81 بلدا من أصل 157 بلدا مستفيدة من البرامج.

(أ) تفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

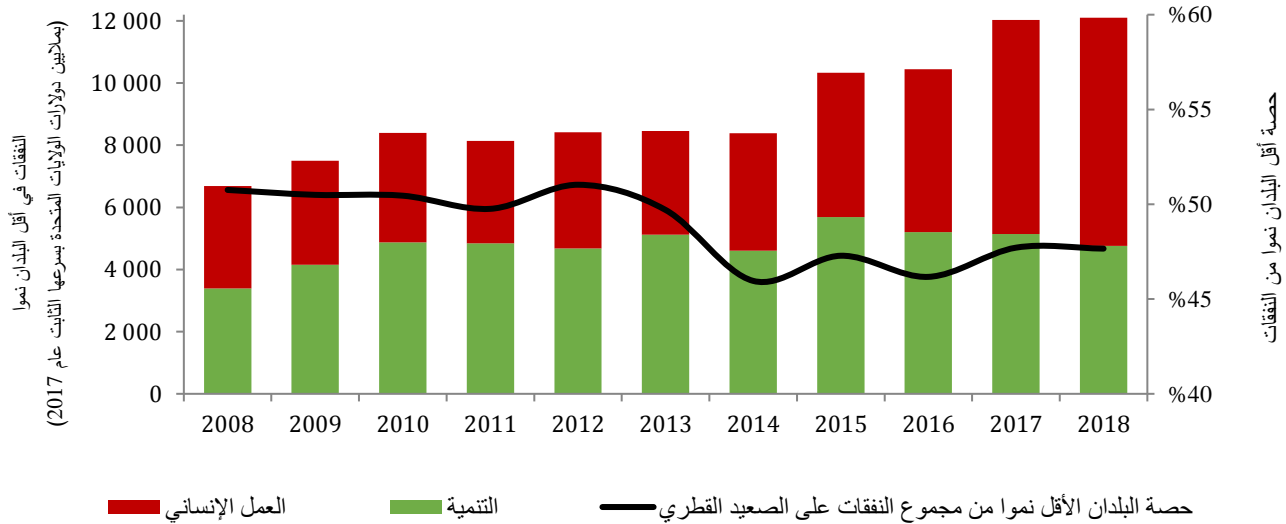
دال - توزيع الموارد على البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

80 - طلبت الجمعية العامة في قرارها 243/71 من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتصدى للتحديات الخاصة التي تواجه أشد البلدان ضعفاً. وقد ركزت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية باستمرار على تقديم دعم محدد الأهداف للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، ومنها أقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية النامية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وجميع بلدان أفريقيا، والبلدان التي تعاني من الأزمات وحالات الطوارئ.

81 - وتشير أحدث البيانات المتعلقة بنفقات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى أن من أصل ما مجموعه 26,5 بليون دولار من النفقات على الصعيد القطري في عام 2018، أنفق في أقل البلدان نمواً 12,6 بليون دولار، أي نسبة 48 في المائة (انظر الشكل الثاني والعشرين). ويمثل ذلك زيادة طفيفة عن نسبة 46 في المائة المسجلة في عام 2016. وسُجّلت في أقل البلدان نمواً حصة أعلى من النفقات في مجال العمل الإنساني (51 في المائة)، في حين أن 44 في المائة من جميع النفقات على الأنشطة الإنمائية كانت في تلك البلدان.

الشكل الثاني والعشرون

النفقات في أقل البلدان نمواً، 2008-2018



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

82 - وعند النظر إلى الاتجاهات السائدة على مدى فترة الخمس سنوات 2013-2018، يتبين أن النفقات زادت بنسبة 54 في المائة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبنسبة 40 في المائة في أقل البلدان نمواً، و 26 في المائة في البلدان غير الساحلية النامية، و 30 في المائة في أفريقيا (انظر الجدول).

النفقات في مجموعات البلدان

		(ملايين دولارات الولايات المتحدة)							
نصيب الفرد من الإنفاق	النسبة المئوية	متوسط الإنفاق في كل بلد (ملايين دولارات الولايات المتحدة)		النسبة المئوية		عدد البلدان	الحصة من مجموع السكان	الحصة من مجموع الإنفاق	المجموعة
		2013	2018	مجموع الإنفاق	مجموع الإنفاق				
دولارات الولايات المتحدة	اتجاه الإنفاق على مدى خمس سنوات								
12,12	54+	12	18	719	2,7	0,90	39		الدول الجزرية الصغيرة النامية
12,54	40+	192	269	12 621	47,6	15,70	47		أقل البلدان نموا
12,95	26+	163	206	6 591	24,9	7,90	32		البلدان غير الساحلية النامية
8,64	30+	153	200	10 975	41,4	19,70	55		أفريقيا
4,12	43+	120	171	26 493	100	100	155		جميع البلدان المستفيدة من البرامج

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ملاحظة: لا تستبعد أي مجموعة من مجموعات البلدان المدرجة في هذا الجدول أي مجموعة بلدان أخرى.

خامسا - خاتمة

83 - أبرز التحليل الوارد في التقرير السابق (A/74/73/Add.2-E/2019/14/Add.2) التقدم الكبير الذي أحرزته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بالولايات ذات الصلة بالتمويل المبنية في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وقد سلط اتفاق التمويل الضوء على مجالات جديدة ينبغي أن تعززها المنظومة من أجل تحفيز التحول في ممارسات الدول الأعضاء المتعلقة بالتمويل. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لإحداث التغييرات الكبيرة في التمويل التي لا بد منها للنجاح في إعادة ترتيب المنظومة ولكفالة قيام نظام أكثر تعاوناً وبساطة وكفاءة. وسيلقي وباء كوفيد-19 بمزيد من العبء على عاتق المنظومة، في حين أن مواردها ستخضع للضغط أيضاً في وقت يواجه فيه كبار المساهمين الماليين آثاراً اقتصادية يحتمل أن تكون مدمرة في بلدانهم ذاتها.